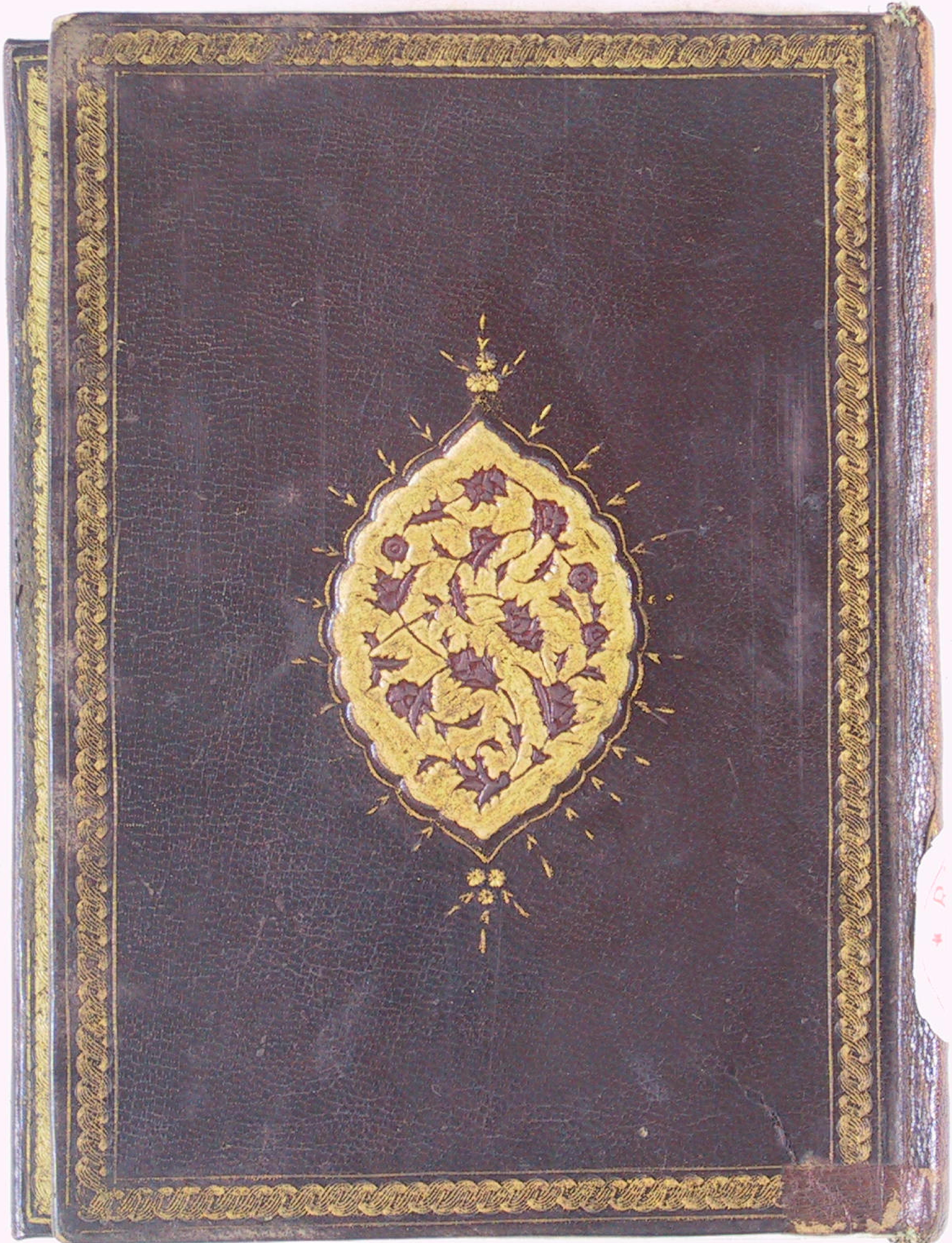

[illegible]

اعراب معرب   سبب اعراب   مقتضى اعراب   دلائل اعراب معرب

الفرق بين الواحد والاحد الاحد اسم لا يشاركه
شيء في ذاته والواحد لا يشاركه في صفاته

الفرق بين البدل والعوض ان الشيء يقع في
مكان المبدل والعوض يقع في مكان وفيه غير
مكان

اعلم ان الجملة المعترضة تقع في ستة مواضع احدها
الواقعة بين المبتداء والخبر والثانية الواقعة بين الفعل
والفاعل والثالثة الواقعة بين الصفة والموصوف
والرابعة الواقعة بين الحال والاستقبال والخامسة
الواقعة بين القسم وجوابه والسادسة المضاف اليه شرح

التاء في العلامة للفرق بين الخالق والمخلوق
لان العلام يستعمل في الخالق والعلامة في المخلوق

الفرق بين الحال والتمييز ان التمييز
لا يقع جملة والحال يقع

١٣٤١

T. C.
MİLLİ E... ...LIĞI
RAGIP P. ... ...LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1175

RAGIP P.
Ka. N.
1338

١٤٤٨

١٦

علة مادية ١ علة فاعلية ٢ علة صورية ٣ علة غائية ٤

شرح كافية جامي قدس سره

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

وبعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وساير المتأدبين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز

اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها اجزاء من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معنيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب يؤل ببعض الكلم والتاء فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ

وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا
عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه
اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر
وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق
الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ استعمالها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او
مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان
المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج
به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اولم يتحقق بها وضع وتخصيص اصلا

وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون
موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي
افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد هو اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يترك فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة

فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضى بخلاف الافراد
واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع
او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر
كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى
وامثالها مما يدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد وبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل فى تعريف الكلمة
حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه تركه لكان
انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ
بحيث يفهم منه شئ ومتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع

لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع
لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لا بد من ذكر الوضع كما فى المفصل وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف
اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة
للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما من شأنها ان تدل على معنى كائن فى نفسها
اى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من شأنها ان لا تدل على معنى
فى نفسها بل تدل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم القسم الثانى وهو ما لا يدل
على معنى فى نفسه الحرف كمن والى فانهما تحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة
وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
والقسم الاول هو ما يدل على معنى فى نفسه اما من شأنه ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسه فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال

اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له اذ من حقها ان لا تقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بوجه حصر الكلمة ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا
الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت

والمركبات الكلامية في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما
في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن
كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد
منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد ويفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمة اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل
في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل ايضا مثل جسق مهمل
وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما

والمؤولات صح
زيد صح
صح

احدهما الى الآخر فانه صريح فى ان الكلام هو المركب والمتعلقات خارجة عنه
ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج صدق الجملة
على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا
اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين
احدهما مسند والآخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض
النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة
يرتقى الى الستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا فى اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى
الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد

اقسام

بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
والاسم الذى هو المنوى فى ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن
فى نفسه اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص
فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل
على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك
الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره فكذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح لان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشىء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفسه
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر

عمدة

ولا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه ايضا

متعلقة بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقة ومحصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد
ذاته بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل فيستقل صح
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
ولالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر
واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة

المفصل ظاهر في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسيرتها بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم المص هناك برجوعه الى المعنى
وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير
ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل

قال السيد ره حاشية ... قد صح
الكن في ... في تفسير حقيقة ... ح
بين بيعض ... انه اذا لم يذكر ... من العدد
انتهى ... العدد ... العارض
يجوز ان ... المطلق ... ويجوز ...
وقال ابو حيان انه ... التصحيح ...
فقوله انه بمنزلة ... الكوفي
الت نسبت ... على التصديق
فاختيل الصحيح ...

وقوله باعتبار معناه التضمني يعني انه الاد بالمعنى
ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويخرج
الخروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي
لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار نسبته
على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى اخراجه بقوله
غير مقترن عبد الغفور

اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة صح

مصدر الالاة على وزن فوقانت مصدر فوقي او من المصادر التي كانت
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك
زيد او عليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب
الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع الاول وخرج عنه المضارع ايضا فانه
على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على تعيين
الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة
من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه جمعها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لافراد ما هي خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه

قوله وفي اختياره اي في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف
وفي اختياره للام على الالف واللام هذه الاشارة
عبد الغفور

8

من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه للتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير
واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص لجنس المذكورة ههنا
ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به
لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي
ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل
او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين
الترنم وسيجيء في اواخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه على وجه تظهر جهة
اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به
ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان

مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع
لان الخفة فيها مطلوب
لكثرة استعمالها
عبد الغفور

المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالكسر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص
هذا بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه
يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل
او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا والثاني اعني المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني
الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد قايم وهولاء في قولك
زيد قايم وقام هولاء بخلاف ما ليس بمركب من الاسماء المعدودة

تخالف بانا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه
عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف
الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هولاء في مثل قام هولاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو
اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة
بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو

ولا فايدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
لمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وترتيبه عليه وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشي على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف به صح
وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف
بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها
خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب قوله ح
زيدا فان العامل في زيد اي في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية

اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيا وبفتيٍ انقلب الياء الفا فصار
الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احدا ومررت باحد
وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احد حقيقة بل حكما فان فتحة احد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب لا في العوامل اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمبني الاصل مع عامله ابتداء
ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل
احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر
هاهنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب اي حركة او حرف اختلف آخره

اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة بها اى تلك الحركة او الحرف
وحين يراد بها الموصوفة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله بها فان المتبادر من السبب القريب
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة ثم بقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال
ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق باسم
خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به
الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا كانت
المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي

ان يكون علاماتها ايضا كذلك ليرتفع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فجميع
اصل الاعراب الدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان حق الاسم تدل
على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ
من اعرب اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية له او من عربت معدته
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا يطلق على الحركات البنائية اصطلاحا الضمة والفتحة والكسرة فانها
مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة
كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية

لان نفس الامر

اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل
القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
الكثير ولما بقي للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركات واذا
كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول

مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو الجمع المذكر
السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات
واويه وفوك وهو اجوف واوي لامه ها اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف
مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الظاهر دون
المضمر لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة او مصغرة انها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منهما معربان باعراب التثنية

يكن حو

والجمع انما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا
كانت مكبرة وموحدة ولم مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جائني
اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء
المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا
اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة
تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد لوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب
المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حال كونه كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيده بذلك لان كلا وكلتا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات

ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي كلا الاعتبارين واذا اضيف الى المظهر
الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة
ما قبلها نصبا وجرا والكسرة جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا والجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الوجمع ذو للاعن لفظه وعشرون
واخواتها اي نظايرها السبعة وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع
عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه
ثلث مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير
الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معاني

معينة ولا تعين في المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب الواحد كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة والاعراب
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة لوقع الالتباس ولو خص بها المثنى لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص
المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو
علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة
وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة
والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب
اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان

اقل

التقديري اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي
تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي
امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة
للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما استغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من
ان اعراب مثل هذا الاسم في حال الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ
ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا و

عطف قوله

اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على اليآء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب
بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حال الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى لسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت
الواو يآء وادغم اليآء فى اليآء وكسر ماقبل اليآء فلم يبق علامة
الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج اليآء عن حقيقتها
فان اليآء المدغمة ايضا يآء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب
المتلفظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل
ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف

اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم يوجد فيه علتان
توثران باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثر ايجى ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اى من تلك التسع يقوم مقامهما اى مقام هاتين العلتين
بان يوثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من
الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من
هذه الامور فى ذلك المجموع شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول فى هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد
المحافظة على الوزن والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
قوله زايدة منصوب على انه حال او المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة
وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتداء خبره الظرف المقدم ولا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف
متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا
قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب

تقريب

وتقدم اجيبه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان
ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الفهم لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قولها تقريبي لا تحقيقي اذ العلة فى الحقيقة
اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها
خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن
القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم اذ ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال العدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد
زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدى كرب مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان
لا كسر ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث انه فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة

فرعية لان العدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع للموصوف والتانيث
فرع للتذكير لانك تقول قايم ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالط
لسانا اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان
فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى
ويجوز ان لا يمنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصر
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه
راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة الوزن او رعاية قافية اذا وقع غير
المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع الصرف انكسار يخرجه عن الوزن او
ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت على مصايب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
لكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فى الضرا

عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة فلما الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة
لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الردي في ساير الابيات الدال المكسورة
او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان
رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلاً واغلالاً حيث صرف سلاسلا ليتناسب المنصرف الذي يليه
اعني اغلالا فقوله سلاسلاً واغلالاً امثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي
تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان كررتا ان قامت كل واحدة منهما مقام
علتين بتكرارهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه
الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد
الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا
بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة
منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا ينفكان عنها اصلا فلا يقال في حبلى

لا ينفكان

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

١٧

العدل

حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما الكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث
مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يعوّ
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة
المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت
المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها
وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعها اولا على قواس وايائب واخراج اقوس وانيب عنهما
قال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشي بما هو اعم منه اذ المقصود و
تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن ساير
العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكاليف واعلم انا نعلم قطعا
انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا
ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فنفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف

فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل
غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال
في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى
عشار ومعشر خلاف والصحيح مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية
في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا له واخر جمع اخرى مونث آخر واخر
اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر
وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي اخر من واما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ
وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شي من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن آ
الاخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وتبع وبصع وقياس فعلاء
افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع

قوله والطول بحيث الصور [illegible] من [illegible]
ومقتضى خلاف [illegible] الا فرع [illegible]
[illegible] [illegible] على [illegible] عصام

اسما
ان كان بنا على بعض السببين
وان كان على وجه احد وا الا عن
وزن الفعل الا ... ع

على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحار او صحراوات فاصلها اما جمع او
جمع او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا الايرد الجموع
الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه
الجمعية ولا قاعدة للكلام المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها
بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى خروجا
كاينا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف
لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يكن فيهما دليل على وجود غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بابها
كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام
المونثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيين وليست فيهما الاسباب العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب

فاعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب
البناء ع

البناء اعتبر فيما عداها ما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم
الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما
قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم الاكثر
منهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما ماخوذة
مع بعض صفاته التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة
اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد يوصف الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع
والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اى شرط الوصف في سببيته منع

[illegible]

الصرف ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية تعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اى غلبته الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور فى اشتراط اصالة الوصفية وعدم ضرره الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم ضرره الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فللمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث

من الجذر

اى لكان منع الصرف فى هذه الاسماء وهو اجدل واخيل وافعى على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه

التانيث

ولذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل وهو ضعيف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى كما مر بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرط فى سببيته منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه فلا بد فى وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر

وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انعدام
شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار
وماه وجور علمين لبلدين تمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في سبب منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم
تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بالعلمية
للمذكر من غير ان يقوم مقامه شيء والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
يمتنع صرفها لانه وان زال التانيث لعلميته للمذكر فالحرف الرابع قايم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل

امتنع صرفه للعلمية والتانيث لحكى المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا في ضمنه على ان يكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية له والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان يكون محققه في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء
لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجم فانما جعلت
شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا

لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علمية في العجمة

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة

اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا نوع

بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار

المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون

الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات

فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت

قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لا تعتبر

ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم

سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بنفسها

على الاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود

الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة

وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده

من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط

والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء

عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود

لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود كنوح لان سيبويه قرنه

معه ويؤيد ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك

فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب

قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع

وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا

سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا

فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان

يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع

صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة بعيدة عن قبول

التغير فيتوفر بعدها المنقلبة عن تاء التانيث حال الوقف او بعدها تاء

التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو جمع فارهة

وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة ومن ثم دخل

في فرع جمعية فرزن ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس

جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع المدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة

مصونة عن

المراد

فوائده

فيض

فانها جمع فرزين او فرازن بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على قسمين احدهما ما يكون بغيرها، وثانيهما ما يكون بها، فاما ما كان بغيرها فمنع
صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الف حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي
على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو
كونها بلا هاء، وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد
فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول من الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به
الضبع مبالغة في عظم بطنه كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا
علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم
لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية

منتهى الجموع

على الضبع

الاصلية ... بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية
معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
في الجمعية وسراويل هذا جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو
اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع
كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح
فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الوزن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان
هذا الوزن بدون الجمعية لا يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه

جمع سروالة فكانه سمي به كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على اويل
واو اصرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا
وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف
الياء عنه واو خال التنوين عليه تقول جاءني جواد ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو
رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف ✓ قبل الاعلال صح
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقط الضمة لثقلها والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى ان بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع

لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي
لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه يكون ح مفتوحة في حالة الجر والفتح خفيف فما وقع فيه
الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان
فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة — التركيب
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين بشرطه العلمية ليأمن من الزوال
فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع
الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط
شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها اما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة

وفي نسخة ويجعله مفعول القول المفرد
فيختص بعض النسخ الى المصنف
ملحوظا مع حلول الياء

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لايكون الجزء الثاني من المركب
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه وتفطويه ومثل خمسة
عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من انهما من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها ههنا اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم
وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب منع
الصرف يسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوايد وسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف
في ان سببيتهما لمنع الصرف انما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما
لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم نعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لايدل على ذات ما
لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب
فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف والمراد

الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في منعهما من الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او لتمنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي وان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني
امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا
انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
مونثه فعلى لايكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمة اي من
اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله لا يطلق على غيره تع لا على مذكر ولا
على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من
شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع الصرف لوجود
الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
الندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مونثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين
اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا

من الفعل كثر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من تلك
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع
بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي اول وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف
اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل اي حال
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن
هذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به
للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة

لانه لا يقبل الحروف

او اول كان على وزن الفعل

للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية موثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر
واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بالواحد من جماعة
المسماة نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف
لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها
اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما هي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء
لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحدة من هذه
الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الكلام
الاول اي لا تجامع موثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما
موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن
الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس
شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الامر
الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق سبب من حيث

هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف
سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان انه
ان اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع
وزن الفعل وايضا فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار قد عرفت
العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء
العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ
اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما

اذا نكر وانداد

والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيه حل فيه
سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصف الاصلي اي لما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بعد التنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية
الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي شائبة فيهما من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء
وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل

لايعتبر عن غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية بعد التنكير
وان كان زايلا ورجح ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب المص عنه بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين معا الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اعتبار المتضادين قلنا يعتبر احد الضدين بعد زواله مع ضده في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يتشبه به فاعتبارهما معا غير
مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسرة

لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالتبع ولا بان يقول
ينكسر لان الكسرة تطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذا الحكم غير منصرف او منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسماء يعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه
غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل لم يؤثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى [illegible] سقط التنوين لاقتضاء
من الصرف ومنهم من فرق بين ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر
زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المص غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل

كان هم

كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال بخلات اى ضخمات وكالايام الخاليات
وهو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما هى للماهية لا للافراد
ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا فهى الضمة
او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى
انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع
بلفظ الرفع المحلى وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجى ثمه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق
على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما شبهه فى العمل وانما قال ولك

يتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل
التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى فى كل الاسم
واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضميره شى اسناد اليه حقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج
عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
فى الفاعل كالمص اما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قايم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه
ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم

اى لانه مما اسند اليه الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل هو مسند اليه والاسناد اليه متكرر كما عرف فى المفتاح وغيره
هكذى

وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد على جهة قيامه
اى واقعا على طريقة هندى

عليه لحجز من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو كـ
كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على ساير معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب
غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك
قول الشاعر شعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم . جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل . واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه فى سعة الكلام وبانه لانم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر
الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم
ذكره صريحا فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة
والقرينة اى الامر الدال عليها لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق عليها وضع
بازاء شى انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه اذ القرينة
شاملة وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى

عوى الكلب يعوى عواء صاح منه

او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت
او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد
انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب
احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا
زيد فالظاهر انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب
الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لا يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا

احد الا عمرو ا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف
المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا
لان الحصر فيهما في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفايدة هذا التقييد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اي تاخير الفاعل من المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
اتصال ضمير المفعول به ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة
وقوعه بعد الا او معناها ليلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير
المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جايزا في مثل زيد
اي فيما كان جوابا لسوال محقق مثل قال من قام سايلا عمن يقوم به القيام

فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره
وانما قدر الفعل دون الجزء لان تقدير الجزء يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء
لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوايح والمختبط
السايل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة وما متعلق بمختبط وما مصدرية يعني يبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي
السايلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على
تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي

شاعر في مرثية يزيد بن

كما في قوله شاعر في مرثية

كما في قوله شاعر في مرثية يزيد بن نهشل

الطوايح صح

فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحدهما
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد
يحذف ان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا
لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه
وهذا الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يودي موداه
في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قايم ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية
واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا
نحو زيد معطي ومكرم عمرو او بكر كريم وشريف ابوه اقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهما تنازعان ظاهرا اي اسما
ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع وحتي

اذا شرطا اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واخذ وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع ان كل سبق في معمول من مضمر او محذوف او مذكور وهذا شروع في حكم اخرى للفاعل وهو اضماره عند التنازع وذكر سائر الاحكام التنازع استطرادا هندي

تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولا
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يكون
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين اذا وقع
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد
لفظا والمعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد
المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعمل ان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا

وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان
ان يقتضي فاعلية اسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر ولا شك
في احتمال اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني
قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظ المتنازع
فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني البتة والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر
استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر
الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
في مثل ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب سيبويه بل يجب عنده
اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول
حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل
روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة

ناجز النا صب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو وروا
المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والّا اى
وان لم يستغن عنه اظهرت نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو
مختار الكوفيين اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى
واكرمنى زيدا اذا جعلت زيدا مفعول ضربنى واضمرت فى اكرمنى
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جايز واضمرت
المفعول فى الفعل الثانى لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان يكون مفعول الفعل الثانى مغايرا للمذكور ويكون الضمير
راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيدا الا ان يمنع مانع
من الاضمار قبل الذكر كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى

اى المفعول هو

فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا و لا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا الاحظت
المفعول الثانى اسما دالا على الصفات مادا الانطلاق من غير ملاحظة
تثنيه وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى
لان الاول يقتضى المفعول المفرد والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم
اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفانى
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قايل بتساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين
وقال وقول امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى

ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك
لانه لو يجعل بدخول المثبت شرطا كان وجزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي مثبتا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر
اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وح يستقيم المعنى يعنى لا انا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال
ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اى مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل
ذلك المفعول وانما أضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل
متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة
الفعل الى فعل اى الماضي المجهول ويفعل اى المضارع المجهول

فيتناول مثل افتعل واستفعل ونفتعل ويستفعل وغيرها من افعال
المجهول المزيد فيهما ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه
ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل
من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه
كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني
والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التي للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لم

اصلاحه

لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما
انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
و فايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه
في داره جار ومجرور شبه بالمفاعيل واقيم مقام الفاعل شبها
وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ

فتعين زيد صح

والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل منهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح
والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله اراغب انت
عن آلهتي واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من
المبتدأ وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واحترز به (واقائم زيد)
عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانها حينئذ ليس الا جائز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما
مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على نحو بسا بحسب زيدا المجرد لانه ليس باسم المسند به اي يوقع به الاسناد
احترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وكان تقول المراد
المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر

رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ
والمبتدأ عامل في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات
والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمة اي ومن اجل
ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير
الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة بمعنى معيناً والمطلوب لهم الكثير الوقوع في الكلام انما
هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص وبالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة
مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر
وحيث وصف بالمومن تخصص فجعل مبتدأ وضير ضره ومثل قولك ارجل
في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار بل المطلب
عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها

فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا، وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد
خير منك فان النكرة وقعت فيها في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص
به الفاعل لشبهه به او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخص به الفاعل
قبل ذكره موضحه كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه
انه لا بد ذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون
خيرا كما اذا كان بمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدو والمهر له
بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير
فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار كانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور

فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال
رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا
قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل
زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد من الجملة الواقعة خبرا عن
المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره
كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا
للمبتدا في نحو قوله قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو
البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار
او مجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة
اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا

وجه الكثرة ان الظرفية لابد لها من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو
الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب
له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان
فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي
المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم
المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام

فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا
كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو
ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل
كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به
عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتقدمه في جملته
او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه
مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو
اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق
الخبر التابع له بتبعيته الممتنع منها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو الله عبده متوكل ضمير
كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق او لفاعله لزم الاضمار قبل الذكر لفظا

لان عبده مبتدا ومتوكل خبره ومتعلق بالخبر وفي المبتدا ضمير يعود الى ... وهو عبد الله منه

ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا نقول مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق
الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اوفى
تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قايم وجب تقدمه اى تقديم الخبر على المبتدا
فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد واما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعامل وبغير العطوف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد فجوز
العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف
لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لافى الخبر ولافى المبتدا ولافى غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا فضل عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا
معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى اى الحكم به فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة
فمن الله فشبه المبتدا الشرط فى سببية الخبر بسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر

اى لا يجمع بين الكلا فيه والخوضة

النعمة حصول فهو من الله نعمه بسبب الاضافات الذى حصل بجبر نعمه من الله

ويصح عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب
دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية
فيهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل لتاكيد
مشابهة الشرط لان الشرط لايكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف
اليها مثل الذى ياتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا
مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تع ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل
ياتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام
رجل ياتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا
على المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها
عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل

الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي
يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي
بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن
يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل لعل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكر مع ان كلا القولين لا يساعدهما
القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء
على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل

صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد
ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى
بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان قام شيء مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح
كما نص عليه صاحب اللباب فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما اي في تركيب التزم في موضعه
اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها
المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما

هذا اصح

اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد تعلى مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل
لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر
وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قايما اذا كان مفعولا به ومثل ضربي زيدا
قايما اوقايمين وان ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك
فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايمة مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون
الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي
يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قايما اذا اردت الحال عن المفعول
وضربي زيدا ملابسي قايما اذا كان عن الفاعل ودلي ثم تقول حذف المفعول
الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قايما وتجوز حذف ذي الحال مع قيام
القرينة تقول الذي ضربت قايما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي

هو خبر المبتداء والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل بجعل قايما من متعلقات
المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربي ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان كل مبتداء
اشتمل خبره على المقارنة وعطف عليه شي بالواو بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على
الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون
مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي
اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم
مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات
خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن
ولعل وليت وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو لكن

خبران واخواتها هو المسند الى شئ اخر بعد دخول هذه الحروف
عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرها
وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليها ورودها عليها لا بان اثرتها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند من حيث اسناده الى ابوه
ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ليلزم
منه استدراك قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر
خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره
بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كلما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبر الباب اذ حتى يرد انه يجوز
ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك

وقيقيا صح

لا لذلك من لا يتقضى

الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل
فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي
ما يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر
خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسيعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة او لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل عن نفسه هو المسند الى شئ اخر
هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى دخول لا تخرج
به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا
رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر

لا رجل وهو مبني على الفتح لكونه منصوب محلا على انه اسمها في الدار في محل الرفع على انه خبرها اى لا احتمال لحذف الخبر فيه ليكون صفة ... ليجعل في الدار صفة ... فلا المثال نصبا صفة للاسم ... على ان خبره ... منه

فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لغو ولا حال لان الظرف لا يتقيد بالظرف
ونحوه انما اتي به لئلا يلزم الكذب بنفي نظر الى كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا منه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي
والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل
للمبتدا لكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى
الدخول لا زيد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة الحجاز ورود القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما
شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك

فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع
نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت

لانه اذا كان لنفي الجنس صح

اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا
اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما
فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة
النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية
فقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت
زيدا او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا

وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من
اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا ويخرج به
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل
مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك يخرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه لوقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار

عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق
من الفعل للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع
ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او التعدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل

كقولك

وهو مقدم

خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا
وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة
فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فيل عليه قد قالوا
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى بحذف
الفعل معه لزوما وذلك فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
موضع ما وقع اى مفعول المطلق وقع مثبتا اى مثبتا بعد نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سير الا سيرا حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اى عن ذلك الاسم انما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم

لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الفعلين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد
نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعلا والى مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى
يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها قياسا ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد
الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله تعالى هذا الغرض المط
بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع مشبها اى موضع مفعول مطلق
وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن

تفصيلا بيان

وقال سيبويه انه مرفوع لكونه تاكيدا وحسن صفة ايضاح

لانه لم يقع التشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال
الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك
الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى
قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار
من صات الشى صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع
التشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على
الف درهم اعترافا اى اعترف اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم
لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا مغايره

ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير
المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب
فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب فى الحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره لانه من حيث هى منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
مغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
على انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى
صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى
فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثل
امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثى بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر
اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد

وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الآن اسعد يتعدى بنفسه بخلاف البّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد
ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه
لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما هو مغاير لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى فاعله حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه
فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان احصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد
وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل الذى فى العمل
فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا

فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا
لم يكن مانع من التقدم كوقوعه فى حيز ان نحو من القران ان تكف لسانك وقد يحذف
الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال
ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة لحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا
فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والنصوب
على المدح والذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز بين
امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى
اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا
او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانى من
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل
يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم
ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب

ومن نكرمه ب

لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا اورد المصنف كلامه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان للمندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى دخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من حروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون ذلك الطلب لفظية
نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي
نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء افعال فعلى مذهب المذهبين لا يكون من هذا الباب

اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف على المذاهب كلها مثل
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل
والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اي على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى

عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل الى الجار والمجرور

لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى

بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دالة على انه مخصوص من امثاله بالدعاء نحو يالزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يالزيد ولعمرو كسرت اللام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يالزيد ويالعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يالزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان لا لام بانين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فيستفهم منه فيستريح من الم خصومته

بين صح

المنادى صح

ليحضر فيستفهم

وكان التعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر وكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاستغنائه ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر فيما سبق وبفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء بالوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء او لان علة النصب هو المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا التوقيت

كما هو الظاهر

من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شيء وهو من تمامه وضميرهما راجع الى المفرد والمعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه والاولى ان يقال المفرد والمعرفة من كل وجه والداخلة عليه لام الاستغاثة ونحوها او الالف الاستغاثة لئلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد

فافهم

نصب حملا لا يتقيد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
معرفة ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ
حيث اتضح استغناء كل من القيدين بمثال يسهل تصور استغنائه معا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
من العبارة ما هو اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة
حقيقة او حكما بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة
بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه

والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها ما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها
من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد اي من المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص
ذلك لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عارضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه
تابعا للفظ وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر
ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وموافقوه وسيبويه في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف

النداء له وبني الضمة او ما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اي ابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تعدية حرف النداء
بواسطة اللام يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف
على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
حقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشر بها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في
الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي
ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فعيره المعطوف الذي

بالاضافة المعنوية صح

لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كا
لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد
وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتح المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعني
ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء
المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به

توطئة

واذ انودي المعرف بالكلام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط
اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسطهذا او يا هذا الرجل بتوسط
الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها
جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا المقصود بالنداء
فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء ولهذا اعتزل المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم
عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع
الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو
المال لانها توابع المنادى المعرب فجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادى المبني وقالوا اي يا الله خاصة على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام
وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها
للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع
اخر يختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق

وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قول من قال من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في
تركيب تكرر فيه المنادى المعرف المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب في الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او
مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكورة وذلك مذهب المبرد والسيرافي
اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم وتيم عدي فتح اتباعا
لنصب الثاني كما في زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر
والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم

يتيم اسم شخص وعدى اسم قبيلة

لا تتركوا عمر ان يجوني فيلغتيكم في سواء اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم
والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا مثل
يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط اليا اكتفاء بالكسرة اذا كان
قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف
يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب اليا الفا
لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وسماي هذان الوجهان وان
كانا واقعين في المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة
على اليا المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد
جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون
المنادى المضاف الى يا المتكلم بالهاء في هذا الوجه كلها وقفا اي في حالة
الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم من وجه اخر زائد عليها لكثرة استعمال

هما في كلامهم كما اشار بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا
بابدال اليا بالتا فتحا وكسرا اي حال كون التا مفتوحة على وفق حركة
اليا او مكسورة لمناسبة اليا وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التا جمعا بين العوضين دون اليا فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن
الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة
مثل يا غلامي فقال يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح اليا وسكونها ويا ابن
ام ويا ابن عم بحذف اليا والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال
اليا الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة الشعر دعت
اليه فان دعت اليه ضرورة فالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع
ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام فهو اي ترخيم المنادى

حذف فی آخره ای فی آخر المنادی تحقیقا ای تجوز والتخفیف لا العلة
اخری مقتضیة الی الحذف المستلزم للتخفیف فعلی هذا یکون ذلک
التعریف مخصوصا بترخیم المنادی ویعلم منه ترخیم المنادی بالمقایسة
ویمکن حمله علی تعریف الترخیم مطلقا بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا
والضمیر المجرور الی الاسم وشرطه ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر
الاول او شرط الترخیم اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی
امور اربعة ثلثة منها عدمیة وهی ان لا یکون مضافا صیغة او حکما فدخل
فیه المشبه بالمضاف ایضا اذ لا یمکن الحذف من الاول لانه لیس اخر اجزاء
المنادی نظرا الی المعنی ولا من الثانی لانه لیس آخر اجزائه نظرا الی اللفظ
فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة وان لا یکون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم
ظهور اثر النداء فیه من النصب او البناء فلم علیه الترخیم الذی هو من خصایص
المنادی ولا مفتوحا بزیادة الالف لان الزیادة تنافی الحذف ولم
یذکر المندوب لانه داخل فی المنادی عنده وما وقع فی بعض النسخ فکلمة
من تصرف الناسخین مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فی المنادی ظ وهو ان
الاغلب فیه زیادة الالف فی آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا یناسبه
الترخیم للتخفیف وان لا یکون جملة لان الجملة محکیة بحالها فلا تغیر وشرطه

غیرشه

یوم ؟

ولا مندوبا ؟

الرابع احد الامرین وجودیین وهو ان یکون المنادی اما علما زایدا علی ثلثة احرف
لان العلمیة تناسب التخفیف بالترخیم لکثرة نداء العلم مع انه لشهرته یکون فیما
ابقی منه دلیل علی ما القی والزیادة علی الثلثة لم یلزم نقص الاسم عن اقل
ابنیة المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانیث وان لم یکن
علما ولا زایدا علی الثلثة لان وضع التاء علی الزوال فیکفیه ادنی مقتضی
للسقوط فکیف اذا وقع موقعا یکثر فیه سقوط الحرف الاصلی ولم یبال لسوا
من بقیا نحو ثبة وشاة بعد الترخیم علی حرفین لان بقاءه کذلک لیس لاجل
الترخیم بل مع التاء ایضا کان ناقصا عن ثلثة اذ التاء کلمة اخری براسها
ولا یرخم لغیر ضرورة منادی لم یستوف الشروط المذکورة الا ما شذ من نحو
یا صاح فی یا صاحب مع شذوذه فالوجه فی ترخیمه کثرة استعماله منادی
ولما فرغ من بیان شرایط الترخیم شرع فی بیان کمیة المحذوف بسببه فقال
فان کان فی آخره ای آخر المنادی زیادتان کاینتان فی حکم الزیادة الواحدة
فی انهما زیدتا معا واخرتا عن نحو ثمانیة ومرجانة فان الیاء والنون فیهما
زیدتا لا ولا ثم زیدت تاء التانیث فلم تحذف منهما الا التاء کاسماء اذ جعلتها
فعلاء من الوسامة ای الحسن کما هو مذهب سیبویه لا افعالا جمع اسم
علی ما هو مذهب غیره لانه یکون ح من باب عمار فمروان او کان فی آخره

[illegible]

حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وسواء من ان يكون حقيقة
او حكما فيشتمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخر فيهما فى حكم الصحيح فى الاصالة
قبله مدة اى الف او واو او يا ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه
لا يحذف منه الا الحرف الاخير وسواء فى الحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله
مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقاء على اقل ابنية المعرب انما لم يأخذ هذا القيد فى قوله
زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو عثمان وقلنسوة يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران
فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا
حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلّت على الاسد وبلت عن
النقد وان كان مركبا ويعلم من بيانه شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التأنيث فى كونه

كل واحد منهما كلمة على حدة فصارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اى يحذف حرف لحصول الغاية المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم
فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار
بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمو ويا ثمود بواو متطرفة بعد ضمه
وفى يا كرو ان يا كرو بواو متحركة بعد فتحه وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ
فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو
ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه
سواها لكونها اشهر صيغة فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير
المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم

الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وهو في
الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً أو عدماً بيا أو وا فالمتفجع عليه عدماً
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجوداً
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة
والويل الواقعة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه وعمراه ومثل يا حزناه ويا مصيبتاه واختص
المندوب بوا ممتازاً عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فإنه
مشترك بينهما وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى
أي مثل حكمه يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى
فحكمه في الإعراب والبناء مثل ذلك القسم من المنادى كما إذا كان مفرداً
معرفة يضم وإذا كان مضافاً أو شبيهاً به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة لأنه لا يندب إلا المعرفة
ولك زيادة الألف في آخره أي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فإن خفت اللبس أي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الألف بغيره عدلت إلى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة
أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه

او شابهه

لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين

لالتباسه بندبة غلام مخاطب وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه إذ الميم أصلها الضم وجاز لك الهاء أي إلحاقها بهذه المدات
في حال الوقف لبيانها ولا يندب إلا من قسم المندوب المتفجع عليه عدماً
إلا الاسم المعروف أي الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب لوقوعه في التفجع
عليه فلا يقال وا رجلاه أو ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل
الذهن إليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع إلحاق الألف
صفة المندوب بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لأن
اتصال الصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه لأنه جيء به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح
فلهذا جاز يا أمير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافاً ليونس
فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان
في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من
جهة المعنى لاتحادهما بالذات فإن الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف
إليه فإنهما متغايران وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قدحان فقال واجمجمتي
الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء إلا إذا
كان مقارناً مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

بالنداء كيا رجل اولم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى
والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقى غيرهما من المعارف التى يجوز فيها
حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو
يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظ اى اذا وصف بذى اللام نحو
ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد افضل هذا والموصول نحو من لا يزال محسنا
احسن الى واما المضمر فيشذ نداؤه نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف
النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل اى صر صباحا يا ليل حذف حرف النداء
من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته
وفى افتد مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم سنلق مخنقة وقال افتد
مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا
اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم

قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة
فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد
وحمل على القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا
اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا وقرينته
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه ليس
من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر
عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
احترازا عن جمع المفسِّر والمفسَّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل
او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده
نحو زيدا [illegible] وضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه
اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير

ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم سواي احد
الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين لاسم بالمفعولية كما سواقط البشار وبتقييد
الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه
بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد اضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد
ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع
عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج ضربني زيد اكنت اياه ههنا صور
اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
والحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجعله نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
مثال الفعل المشتغل مع تقدير ما يناسب بالترادف فان مررت بعد

تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه بنصب
زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر للفعل
لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت
واهنت فانه مفسر بما يلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحين لم
يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من
القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون

الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء مثل لقيت القوم واما زيدا فاكرمه
فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها تاييدت بسلامة عن المحذوف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فالمختار هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فالمختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية مقررة للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة
ادني عاملة في المضارع ولا يقدم معمولها لضعفها في العمل فلا تقع الاسم
المذكور بعد لم ولن لانها لم يذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال

حرف الاستفهام لان اختيار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل بهمزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضائه
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي
ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل
زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها كثيرا فاذا نصب
الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا ويختار النصب في الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباسه بما هو مفسر في حال النصب لكن
لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او
صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا التباس بما هو من خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب وصفيته لا بنية وصف التنغير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بتقدير نصب كل على الاضمار

بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للنصب
في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبراً وموهماً خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شي بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شي
انه مخلوق لنا بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة له تعالى كما هو
مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب
فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرواً اكرمته اي عنده
او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت الاتفاق
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضاً قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار
المبدا فالصغرى قريب والكبرى بعيد باعتبار المبدا ويجب النصب اي نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب

(في الهامش: المنتهى واما باعتبار)

مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وجب النصب بعدهما لوجوب دخولها على الفعل لفظاً او تقديراً نحو ان زيداً
ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيداً ضربته مثال لحرف التحضيض ليس مثل
ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يتبع الظاهر الحكم انه ليس منه
فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني
اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابس او ادنى على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيداً يلابسه الذهاب به
او يلابسه احد بالذهاب به او ادنيه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد
ذهب به قوله تعالى وكل شي فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شي في الزبر
ان كان متعلقاً بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلاً لفعلهم

(في الهامش: فان زيداً او ان كان يظن انه عامله على شريطة التفسير صح — بعد صح)

(في الهامش: فهو لو في الزبر)

لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء
هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر
لا ان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بعده امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظ ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير
المختار فاشار المص الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في
الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته
على سببيته للخبر ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله فامتنع تسلط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان

عند سيبويه او الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وهو قوله فاجلدوا وهي جملة
ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زايدة او التفسير وخبر الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابط فالمختار
حينئذ فيها النصب واختيار النصب بط لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من
حمل الفاء بمعنى الشرط او حمل الآية جملتين فتعين الرفع الرابع من تلك
المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده
منه وفي اصطلاح النحاة معمول اسم اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا
على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا الاول
من ضميرا ذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد

في المعطوف كان في المعطوف عليه ايضا غلط كذلك وضع
في المعطوف الظاهر موضع المضمر

واياك وان تحذف بذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب في موضع العصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد
والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها
منها لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما
يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل
لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير اجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف
وتقول في المثال الاخر اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف

المظروف فيه ينقسم الى قسمين ظرف الزمان وظرف المكان وظرف الزمان ينقسم الى قسمين مبهم ومعين فالمبهم كالحين والوقت
تقول سرت حينا ويوما والمعين كاليوم والشهر والحول تقول خرجت يوم الجمعة وظرف المكان ينقسم الى قسمين
ومعين فالمبهم كالجهات الست وعند ولدى تقول جلست خلف المسجد او بعده او قبله وغير ذلك والمعين
كالدار والمسجد وغير ذلك تقول صليت في المسجد شرح

المفعول فيه

لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشائع
كثير وقوعه في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو
ما فعل فيه فعل اي صدر مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه
كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل عام يشمل
اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا قوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان يفعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن
بقي مثل شهدت اي حضرت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة تصدق عليه
انه فعل فيه فعل مذكور فان شهوده يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث فعل فيه
فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور والاخفى انه على تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف قوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة واشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها

وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه
ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير
في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت
اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على
الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وتحت وفوق وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما
يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم لفظ المكان

لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل
الجهات الست لا لابهامها وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي المذهب الاصح فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه واصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلنا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان نقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان نقول ضربته في البلد وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل دخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد في البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة
التي فعلت فيها ولا يكون مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن استعماله بدونه هو الاصح ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال

متى سهرت اى سرت يوم الجمعة والعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه والتفصيل بعينه كما فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل بما فعل مطلقا
او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملحوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله
مذكور احترز به عن مثل اعجبنى التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه
وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد
مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تأديبا قلنا المراد المذكور معه
فى التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله اللهم
الا ان يراد بذكر معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربت تأديبا مثال لما فعل
لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجود فعل هو القعود فان
القعود انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير
داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب

تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع
لا يدخل فى حقيقته الا يرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك
للسمن وللاكرامك الزاير عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول
فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا على خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها
اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا
يبعد غيرها من من او الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله عم ان امرأة
دخلت النار فى هرة اى لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها فى النية وكان الاصل ابقاءها فى اللفظ والنية ولا حاجة فى ابقائها
فى النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز
حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام اى يجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اى المتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لاكرامك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمانهما

ان هو

وجودهما نحو ضربته تأديبا اوزمانا الضرب التاديب اصلا لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمانه وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدرية بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله هو مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بان جوز بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب فى بعض الحواشى ان هذا الرأى ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع

المفعول معه

الى المصدر اى حيل الحيلول لان بين الملازم ظرفيته لا ينام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدر هو الضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالتابع للمصاحبة معمول الفعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو ولاجل مصاحبته معمول الفعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطف نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان عامل المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى لمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب

العطف ولم يمنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرو لوجوب العطف فيه
فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جيت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جيت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد
المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل
العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو
والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمروا على الشان
لان السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا
بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما تصنع زيدا وعمروا الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات وهو ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول

يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع
الخلو لا الجمع فلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان
الفاعل او المفعول الذى وقع الحال منه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى فهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال من المفعول
معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابراهيم
حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصلح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام
بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف

فاعلا او مفعولا وبوجه المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فمصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء
فان دابر الشي اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن
في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرى تبين على
صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول الا لادخال ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قايما مثال اللفظي اللفظ حقيقة فان فاعلية تاء التكلم ومفعولية زيدا
انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قايما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان
فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد
قايما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ

هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يعتبر
في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
لصحة وقوع القايم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما
الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان كان
الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قايما ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة
المشبهة نحو حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او بتقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كما مر وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا مقيما ولعله
في الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها
ان

اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال
فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء الموصوفة
للاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا اى خلقت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الا انقضا
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الصور وغالب مواد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض
المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحش والاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى
ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى
لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها لكثرة بالدخال

والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه ولعل المراد به هاهنا نغص
مداخلة بعضها في البعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده (في بعض النسخ)
ونحوه مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها
نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك
وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا
وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع (صح)
النكرات اى معتركا ومنفردا ومجتهدا فالصور حينئذ وان كانت معرفة فهي في
معنى النكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وفي المعنى نكرة فان كان (معارف فهي في المعنى نكرات)
صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص مما سوى
التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اى تقديم
الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في هذا
الموضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد في الدار
قائما وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت بها قبل العامل المعنوي وانها
هو معتد بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور

خارج عنه داخل في العمل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه
فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظروف في العمل
ويجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار مع تاخير
المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا نحو قائما زيد في الدار ولا
قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه اي الحال وان كان مشابها
للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم
في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الا
انه لا يجوز وكما لا يتقدم على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال في الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت مررت راكبة
بهند فكانك قلت او مررت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة مصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها كالكاذبة
والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء
كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا الاشتقاق للحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا
لا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا
وهو باتي فيه خصوصة الحيب منه رطبا وهو مافيه ملاوة حرف فانهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر
والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ماء عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا
والعامل في رطبا اطيب ما تعلق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان
باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه

بهذا من حيث انه متصل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد احكامه
في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم واقيم المظهر مقامه
واوجب ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه
فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان متصلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم
يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا
اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن
ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يستقيم الاشارة بحالة البسرية ولانه
لا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة
للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه
بمنزلة في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها [illegible]
بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون

فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس
جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ثابتة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم
بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في
الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق لا شك فيه
وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في
اول الامر نحو كلمته فوه الى في ولا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي
الجملة الفعلية التي يكون فيها الفعل مضارعا مثبتا ترتبط بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما تكلم غلام

او جاءنی زید وما تکلم عمرو والماضی المثبت نحو جاءنی زید وقد خرج غلامه
او جاءنی زید قد خرج غلامه او جاءنی زید وقد خرج عمرو والماضی المنفی
نحو جاءنی زید وما خرج غلامه او جاءنی ما خرج غلامه او جاءنی زید وما خرج عمرو
ولا بد فی الماضی المثبت لا المنفی من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضی
الی الحال لفظا علی الماضی المثبت الواقع حالا لیدل بها علی قرب زمانه الی
زمان صدور الفعل من ذی الحال او وقوعه علیه تجوزا لان المتبادر
من الماضی المثبت اذا وقع حالا ان مضیه انما هو بالنسبة الی زمان العامل
فلا بد من قد حتی یقربه الیه فیقارنه وهذا یخالف مذهب الکوفیین فانهم لا یوجبون
قد ظاهرة ولا مقدرة سواء کان قد ظاهرة فی اللفظ نحو جاءنی زید قد رکب
غلامه او مقدرة منویة نحو قوله تعالی او جاؤکم حصرت صدورهم ای قد حصرت
وهذا خلاف سیبویه والمبرد فانهما لا یجوزان حذف قد وسیبویه یاول
قوله تعالی حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فیکون جملة حصرت صفة
لموصوف محذوف هو الحال والمبرد یحمله جملة دعائیة والعالم یشترط
ذلک فی المنفی لاستمرار النفی بلا قاطع فیشمل زمان الفعل ویجوز حذف
العامل فی الحال لقیام قرینة حالیة کقولک للمسافر ای الشارع فی السفر
والمنتهی له راشدا مهدیا ای سر راشدا مهدیا بقرینة حال المخاطب وقوله

مهدیا او مقالیة راشدا او حال بعد حال او مقالیة کقولک راکبا لمن یقول
کیف جئت ای جئت راکبا بقرینة السؤال ومنه قوله تعالی ایحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلی قادرین ای بلی نجمعها قادرین ویجب حذف العامل
فی بعض الاحوال المؤکدة والحال المؤکدة مطلقا هی التی لا ینتقل من صاحبها
مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قید للعامل بخلاف المؤکدة
مثل زید ابوک عطوفا فان العطوفیة لا تنتقل عن الاب فی غالب الامر
ای احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنی حققته وعرفته علی
تیقن او من احققت الامر بهذا المعنی بعینه او بمعنی اثبته ای حققت
ابوته لک وعرفت منها علی التیقن او اثبتها کذلک عطوفا وقال صاحب المفتاح
احق التقدیرات عندی ان یقدر یحیی عطوفا وشرطها ای شرط وجوب
حذف عاملها ان یکون مقررة ای مؤکدة لمضمون جملة احترازبه عما یؤکد
بعض اجزائها کالعامل فی قوله تعالی ارسلناک للناس رسولا فانه لا یجب حذف
عامله اسمیة احترازبه عما اذا کانت فعلیة فانه لا یجب حذف عاملها کما
قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی قائما بالقسط انه حال مؤکدة من فاعل شهد
ولا بد فیها من قید آخر وهو ان یکون عقد تلک الاسمیة من اسمین لا
یصلحان للعمل فیها والا لکان عاملها مذکورا فکیف یکون حذفه واجبا

تحکمه

نحو الله شاهد قايما بالقسط التميز اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز
به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحيه فهو ليس برفع الابهام عن شى
بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر الثابت الراسخ فى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الموضوع له واحترز به عن نحو
رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشا فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن وصف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما
موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام
فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشا
من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره
الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات
لا عن وصف احتراز عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر

الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد
رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات
اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه فى قوة قولنا طاب شى منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشى المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار
صفة المفرد وهو ما يقدر به الشى او يعرف قدره وبين غالبا اى فى غالب
المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص فى اكثر
المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسياتى ذكر تميز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره

اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
نحو على التمر مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمر مثلها
زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر
المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة
كما في على التمر مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاما تاما فيشبه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز
عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام

مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما شابه اجزاؤه ويقع مجرده على الكل
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس موزعا عليها فلابد من ان يثنى ويجمع
قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للنوع جاز ايضا طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان
اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز
ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان
لم يكن بالتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة

قليلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان تضيفا الى غير المميز نحو
عشريه وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد
وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد
مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا
ذراع ولا كيل ولا مقياس مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فالفتح اكثر او الخفض اي خفض التمييز باضافة غير
المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن
طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني
اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في
طرف النسبة يستلزم الابهام فيه ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في القسم الاول المذكور
في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا بغير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او مضاهاها اي ما يشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض

لانه اذا اراد عشرين رمضان
او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف فيهم

ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو
زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا الكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في
التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف
على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما
ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
عين غير اضافي هو لمتعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما
والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما لمتعلق المنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وترك
لانه اظهر التمرات ولا اخفاء به دابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز

المميز على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه
ارادوا ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن
وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا فالفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التوسم ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن
متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي للمتعلق

زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته وجمعيته سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء
او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا
فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد
تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح
ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته وجمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى
به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب
زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته وجمعه نحو طاب
الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل
من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ماولا بها نحو كفى بزيد

رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب
عنه للمتعلقة لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته
فان قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من
من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من يزاد في التمييز لا في
الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم
جامد ضعيف العمل لان مشابهته الفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على عامله

فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا
الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء
ماء اي ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد رئي وقع الابهام فيه لا جرم
ميزه بقوله ماء فهو بمعنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وكان اسناد الربح اليه
حقيقة والى زيد مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي
ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا
المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا
للمازني والمبرد فانهما جوزا ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمكنها

في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفس
بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون
في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا
تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
وضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب
نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس او المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف
وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته فهذا الوجه
الغير المحتاج الى التعريف كافية في قسمه الى قسمين وعرف كل واحد
منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئيته
نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا

او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا
غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن
زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا توجيه تصحيح تقسيمه
كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به
وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة اذ لا نصب في المستثنى لئلا يدخل عنه في كلام
موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز
به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما يجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه لخروج قرأت العلوم الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا

لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان
قيل الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأ الا اليوم كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد
جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا
اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والعقل واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله
اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل ايضا

ما لا يكون قبله اسم ما يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن
رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا
وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى
جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين
او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا التي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على
الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هو الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر وقال السيرافي لا اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا بتقدير خلو زيد وعدو
عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من
زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم
او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل
هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني
القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما
في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا
في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي
لا يتصرف فيها ويختار فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات

الاستثناء

الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغيره او على انه صفة الكلام غير موجب اى كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى
منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل
بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا
زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار
وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير
واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب وانما شرط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربك احد

الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربك كل احد المتكلم الا زيدا
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرات الا يوم كذا اى اوقات القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدهر بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى بتقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا
نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا
لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين الصورتين في
كون كل واحد منهما جائزا مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو
الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها

فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني
الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قال في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان القرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد
الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دايما
على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستقامة الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد
من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه

كما مر

فعلى الموضع اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار بقدر الامكان
مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا يجر ور
محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد
لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع محمول على
محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى
ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه
صفة غير الشئ او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادب
والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد الا فى النفى بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا
لانها لتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى
من احد الا زيد بالجر كان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات
وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة
او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى

على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران عاملتين
اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر
سراية حكمه اليه فانه فى قوة التكرير حال كونهما عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل
اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا
عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالجزئية فان قلت لا احد
فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه
بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفى وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل
لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا
لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر
العاملة فيها اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل
ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال
ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور

بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة او نوع باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق لكنه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى
المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت
الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا
كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمقصود اعم

من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون شيئا
فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا باللام حيث
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما
يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام اي لا يحمل على الصفة
غالبا فتقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد وقد يكون لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان
هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة
فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا من الانتظام

إلا في الآية صفة لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور مثل آلهة ويتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الآية مانع آخر عن حمل إلا على الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا يدل على أنه لو ليس فيهما آلهة
مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز أن يكون فيهما آلهة غير مستثنى
الله عنها بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى غير فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله
وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى لا يتعدد الآلهة لأن التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل إلا على غير في غيره أي في غير جمع منكور لصحة الاستثناء ح ومذهب
سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما أتاني أحد
إلا زيد أن يكون إلا زيد صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ مفارقه أخوه
لعمر أبيك إلا الفرقدان فإلا الفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه وإلا لوجب
أن يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
أحدهما توصيف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه
أو هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف أي بناء على
ظرفيتهما لأنك إذا قلت جاء القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت مكان زيد

على المذهب الأصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء إذا خرج
عن الظرفية أيضا نصب استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان وأخواتها وستعرفهما في قسم الفعل إن شاء الله تعالى
هو المسند بعد دخولها أي دخول كان أو إحدى أخواتها والمراد ببعدية المسند
لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المتقدم
على تقرره لا يكون نحو كان زيد أبوه قائم بأن يقال يصدق على يضرب أبوه داخل في مثل
كان زيد يضرب أبوه وقائم ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض أن المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما وردت هي عليه كما سبق الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها مثل كان
زيد قائما وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة لأصالة اسمها وخبرها في الإعراب فلا يلتبس
أحدهما بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيا نحو كان المنطلق

أي بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض بنحو كان
زيد يضرب أبوه ولا بمثل
زيد ... التابع بالمفرد وليس الا افرادا بالمفرد

قوله ويحذف عامله اى عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان واخواتها بعيد جدا وقد يسوغ بان يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ويجعل قوله فمن الناس التبذله يخصصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى يعد ان التى لم تثبت اسم بحيث لشبهه المقصود لذا قيده لابد منه قيدا احدهما ان لا يكون الحذف في نحو ان خيرا فمن فخير فانه يجب الحذف فيه ومنه طلبو العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستقيم والثانى فى بعض عصام

زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة دافعة اللبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقدم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجيء بعد ان اسم ثم فا بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا عنها وادغمت النون فى الميم وانبنى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير

كسرها فالمعنى ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف الكلام او اللام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها ان شاء الله فى قسم الحروف هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ماعداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلا من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وبهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظا لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منه ومن الضمير المجرور فى دخولها

وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ
المشهور خبر من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط ومعرفة مضافا
او شبها به فانه لو كان مفردا او معرفة او منفصلا اي يليها نكرة غير مضاف ولا شبها به
لترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا او معرفة او منفصلا لا
يحكم عليه بذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في
جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من او معنى لا رجل في الدار لا من
رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها مستحقا لما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه

بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او منفصلا بينه اي بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط
كونه مضافا او شبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما
في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب التكرير
اسم لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد
وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل
ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن
لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الطاري تنوينه

للتكثير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد
على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على
لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زايدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء كعطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول

على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لنفي الجنس وضعف وجه ضعف
رفع الاول بانه لجواز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان
شرط صحة الغائها التكرير فقط فقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين
بعدها في الاعراب هذا على الوجه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي
عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه
ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

للتخصيص برأسه فكانه قال الا تروننى رجلا يعنى هلا تروننى رجلا ولذلك
نصب ونون وهى عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى
فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا
نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة
للنعت اى لا الكائن وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريما فى الدار مفردا
حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه
حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا رجل فيها ظريفا وهذا
القيد يغنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله ونعت المبنى
اشارة الى انه بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه للمذكور سابقا فلا يرد
انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى
هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها للمتبوعات
فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب

والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير
رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد
مرت امثلته فى بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام
لك والعباس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لكمال الفصل بالعاطف ولم يجعل فى
حكم المتصل لظنة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفى بزيادة لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لا ابا له ولا غلامى له
اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو
غلامين جايز يعنى ان الاصل فى هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجرور خبر لها وقد جاء على
قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل

غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اى الاسم لا في هذين التركيبين مع آخر يعنى
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه من اثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة الاسم لا حين يضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف
من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا
غلامي له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين التركيبين له اى
لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا ابا فيها اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان جواز مثل
اضافة الاب الى شى انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصلح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار بمشاركته في اصل معناه وليس اى مثل هذين

التركيبين بمضاف حقيقة لفظا والمعنى المراد المفهوم بهما على تقدير الاضافة
فيهما نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيده على تقدير الاضافة اما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم
الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بضعفه لما عرفت
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا
مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان
يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد
مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد جزما ولا المشبهتين
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول
ما ولا وهي اى خبريه خبر ما ولا المشبهتين وكذا اسمهما لانها لغة حجازية وخص الخبرية

بالذكر لان اعمالها وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما لها بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولها عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم ما قائم
زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف يعمل بشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لاجل النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه
اي على خبرها موجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل
ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام

الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان محضا بما عرفه لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما
شبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غيرها هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي تضاف اليها اسماء الزمان صح
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان
نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي
ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم وصلاة في يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا يجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد
مجردا اي منخلعا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها

ای لاجل الاضافة لان التنوین او النون دلیل تمام ما هی فیه فلما ارادوا
ان یخرجوا الکلمتین مخرجا یکتسب به الاولی من الثانیة التعریف او التخصیص
او التخفیف حذفوا من الاولی علامة تمام الکلمة وتمموها بالثانیة ثم المتبادر
من هذا التوجیه نظرا الی کلام القوم حیث لیسوا قائلین بتقدیر حرف
الجر فی الاضافة اللفظیة اذ عندهم مثل للمضاف الیه بالاضافة اللفظیة لکن
الظاهر من کلام المص فی المتن والصریح فی شرحه ان التقسیم الی الاضافة المعنویة
واللفظیة انما هو للاضافة بتقدیر حرف الجر لکنه لم یبین تقدیر حرف الجر فیها لا
فی المتن ولا فی شرحه ولم ینقل عنه شیء فیه من سایر مصنفاته وقد تکلف
بعضهم فی اضافة الصفة الی معمولها مثل ضارب زید بتقدیر لام تقویة العمل
ای ضارب لزید وفی اضافتها الی فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدیر من البیانیة
فان ذکر الوجه فی قولنا جاءنی زید الحسن الوجه بمنزلة التمیز فان فی اسناد
الحسن الی زید ابهام فانه لا یعلم انه ای شیء منه حسن فاذا ذکر الوجه کانه قال
من حیث الوجه فان قلت هذا فی الحقیقة تخصیص فلا یصح ان الاضافة لا تفید
الا تخفیفا فی اللفظ قلنا هذا التخصیص واقع قبل الاضافة فلا یکون مما
یفیده الاضافة فلیست فایدة الاضافة الا التخفیف فی اللفظ وهی ای
الاضافة بتقدیر الحرف معنویة ای منسوبة الی المعنی لانها تفید معنی فی المضاف

تعریفا او تخصیصا ولفظیة ای منسوبة الی اللفظ فقط دون المعنی لعدم سرایتها
الیه فالمعنویة علامتها ان یکون المضاف فیها غیر صفة کاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مضافة الی معمولها فاعلها ومفعولها قبل الاضافة سواء
لم یکن صفة کغلام زید او کانت صفة ولکن غیر مضافة الی معمولها بل الی غیره
کمصارع مصر وکریم البلد واحترز به عن نحو ضارب زید وحسن الوجه
وهی ای الاضافة المعنویة بحکم الاستقراء اما بمعنی اللام فیما ای فی المضاف الیه
عدا جنس المضاف وظرفه ای لا یکون صادقا علی المضاف وغیره ولا ظرفا له
نحو غلام زید فان زیدا لیس جنسا للغلام صادقا علیه ولا ظرفه فاضافة
الغلام الیه بمعنی اللام ای غلام لزید واما بمعنی من البیانیة فی جنس المضاف
الصادق علیه وعلی غیره بشرط ان یکون المضاف ایضا صادقا علی غیر المضاف
الیه فیکون بینهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنی فی فی ظرفه ای ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف الیه اما مباین للمضاف او لا فح ان کان ظرفا له فالاضافة بمعنی
فی والا فهی بمعنی اللام واما مساو له کلیث واسد او اعم مطلقا کاحد الیوم
فالاضافة علی التقدیرین ممتنعة واما اخص مطلقا کیوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراک فالاضافة ح ایضا بمعنی اللام واما اخص من وجه فان کان المضاف
الیه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنی من والا فهی ایضا بمعنی اللام فاضافة خاتم

مصارع کور تنجی

الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل
يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى
في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا
ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من
فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية

موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة الامر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة
التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بتعريفه
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا اللام حذفت لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة

فان [illegible] [illegible] التعريف [illegible] [illegible]
بقرينة

من سمی بذلک الاسم وان لم یکن معرفه فلا حاجة الی التجرید بل لا یمکن او
المراد بالتجرید تجرده وخلوه من التعریف عند الاضافه سوآء کانت نکرة
لان المعرفه لو اضیفت الی النکرة لکان طلبا للادنی وهو التخصیص مع
حصول الاعلی وهو التعریف ولو اضیف الی المعرفه لکان تحصیل الحاصل
فیضیع الاضافه حیث لا یفید تعریفا ولا تخصیصا فان قیل لا فرق بین
اضافه المعرفه وبین جعلها علما فی نحو النجم والثریا والصعق وابن عباس
فی لزوم تعریف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاک قیل لانه انی فی هذه
الامثله تعریف المعرف بل فیها زوال تعریف وهو التعریف الحاصل باللام
او الاضافه وحصول تعریف اخر وهو التعریف بالعلمیه فانها حین صارت
اعلاما لم یبق فیها الاشارة الی معلومیتها باللام او الاضافه فلا یلزم فیها
تعریف المعرف بل تبدل تعریف بتعریف وما اجازه الکوفیون من ترکیب
الثلثه الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الی معدوده
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدینار ضعیف قیاسا واستعمالا اما قیاسا
فلما ذکر من لزوم تحصیل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترک
اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافی والدیار البلاقع واما ما جاء فی الحدیث
من قوله بالالف الدینار فعلی البدل دون الاضافه والاضافة

فی تعریف غیر تجرید او کان معرفة جردت عن التعریف وانما یجب تجریده

اللفظیة علامتها ان یکون المضاف صفه احترازا عما اذا لم یکن صفه نحو غلام
زید مضافة الی معمولها احترازا عما اذا کانت صفة مضافة الی غیر معمولها نحو
مصارع البلد وکریم العصر مثل ضارب زید من قبیل اضافه اسم الفاعل
الی مفعوله وحسن الوجه من قبیل اضافه الصفه المشبهة الی فاعله ولا تفید
الاضافه اللفظیه فائدة الا تخفیفا لا تعریفا ولا تخصیصا لکونها فی تقدیر الانفصال
فی اللفظ لا فی المعنی بان یسقط بعض المعانی عن ملاحظه العقل بازاء ما سقط
من اللفظ بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافه والتخفیف اللفظی اما
فی لفظ المضاف فقط لحذف التنوین حقیقه مثل ضارب زید او حکما مثل
حواج بیت الله او لحذف نون التثنیه والجمع مثل ضاربا زید وضاربوا
زید واما فی لفظ المضاف الیه فقط لحذف الضمیر واستتاره فی الصفه کالقائم
العلام کان اصله القائم غلامه حذف الضمیر من غلامه وهو مجرور واستتر فی القائم واضیف القائم الیه للتخفیف
فی المضاف الیه فقط واما فی المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام اصله زید
قائم غلامه فالتخفیف فی المضاف لحذف التنوین والمضاف الیه لحذف
الضمیر واستتاره فی الصفه ومن ثمه ای من جهة وجوب افادة الاضافه
اللفظیه التخفیف وانتفاء کل واحد من التعریف والتخصیص جاز ترکیب
مررت برجل حسن الوجه باضافة صفه الی معمولها ووصلها صفة لنکرة

فمن جهة انها تفيد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا لجاز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه هو مجموع امور ثلثه وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب زيد مالا نه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجردا

مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها حاف قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يتقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها او ضال ربيعي سخلها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الا كما هو مذهب الكوفة وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اي الحديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم

ای لان اثبات المطلوب متوقف على ابطاله وابطاله متوقف على اثبات المطلوب
عبد غفور

المذكر اى بسوق وفاعله ضمير العبد والطفالها منصوب على المفعولية او على
صيغة المجهول المونث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وفى حقيقته
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى فى القصيدة واما لانه حاسه
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المحشى عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل
اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وبدونه الا اشتراك
منفتوو بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه
وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه
واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
لا للاضافة فلذا لا تحتاج جوازه الى الحمل حملا اى المحمولية على ضاربك فاتحد
فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا الها
والفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام فيفعولانها لانها كانت ضمرات

متصلات الزموا الاضافة ولم ينظروا الى التحقيق فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك
وجوزوه بدونه حملا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى ان
يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للمفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جرا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا
مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انما حملت
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد

عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما
اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرور من
اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يتوسط العطف يصير
مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد
يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المط على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخريين
الى مثله ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان الكل
من معنيي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب

وان اضافي

والاولى

والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة المضاف الغائب فيضاف المسجد اليه
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف على هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف المكان هو جانبه اللهم
الا ان يقال هناك مكان هو جزء كل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء
والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد متاول بانهم جردوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا

خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه سغه لها بل من حيث
انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف
اليه سوآء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان والجثث وحبس
ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفايدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فايدة فيه بخلاف
كل اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشى فانه اى المضاف
فيهما يختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص وامتنعه المعين
اذا كان الكلام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس فيهما خفا
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص
قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على
المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت

جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة او الملحق به وهو ما فى آخره
واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة
اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء كذا بعد
السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح
وظبيى ودلوى فى الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
فى ان ايهما الاصل والصحيح والصحيح انه الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما بنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى
وهذيل وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية
ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب

الف التثنية كعلامة اى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
اخر الاسم المضاف الى يآء المتكلم يآء ادغمت في يآء المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى يآء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغم اليآء في اليآء صار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت
الواو يآء لاجتماع الواو واليآء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى يآء المتكلم قلبت واوه يآء وادغمت اليآء في اليآء وكسر ما
قبلها لانها لما انقلبت يآء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها
فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل اليآء او الواو فتحة
بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في المسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت اليآء اى يآء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء
الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير يآء المتكلم لخفته فاخي وابي
اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى يآء المتكلم ان يقال اخي
وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز
المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها يآء وادغام
اليآء في اليآء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار

وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابي جمع
اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة فاجتمعت يآءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه كذا في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا اباؤنا فداكم ويقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر
حمى وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى يآء المتكلم واما فصلهما عن اخي وابي لانه
لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم
ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى يآء المتكلم فيّ بالرد
والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء
للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن
فتح الفاء افصح منها اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك
ورايت حمءا وحمءك ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك
ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما

وحاک ورایت حماد حاک ومررت بحماد حاک مطلقا ای جوازا هم مثل هذه
الاسماء الاربعة مطلق غیر مقید بحال الافراد او الاضافة بل یجی هذه الوجوه
فیه فی کل من حالتی الافراد والاضافة وجاءنی مثل یدٍ مطلقا ای فی الافراد
والاضافة یقال هذا هن ورایت هنا ومررت بهن وهذا هنک ورایت
هنک ومررت بهنک وهو لا یضاف الی مضمر لانه وضع وصلة الی الوصف
باسماء الاجناس والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیه علی سبیل
الشذوذ کقول الشاعر انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قیل لا یضاف
الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانه خص المضمر بالذکر لانه کان لبعض تلک الاسماء
حکم خاص عند اضافته الی یاء المتکلم فنفی اضافته الی المضمر مطلقا نفیا
لاختصاصه بحکم باعتبار اضافته الیه ولا یقطع ای ذو عن الاضافة لان
جعله وصلة الی اسماء الاجناس لیس الا باضافته الیها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفیة الی الاسمیة والفاعل الاسمی یجمع علی
فواعل کالکاهل علی الکواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التی هی اقسام الاسم فلا ینتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب
ضرب لعدم کونهما من افراد المحدود کل ثان ای متاخر معنی او لفظ مع سابقه
کان فی الرتبة الثانیة منه فدخل فیه التوابع الکل والثالث فصاعدا ملتبس

باعراب سابقه ای بجنس اعراب سابقه ناش کلاهما من جهة واحدة شخصیة
مثل جاءنی زید العالم فان العالم اذا لوحظ مع زید کان فی الرتبة الثانیة
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فی کل منهما ناش من جهة واحدة
شخصیة هی فاعلیة زید العالم لان المجی المنسوب الی زید فی قصد المتکلم
منسوب الیه مع تابعه لا الیه مطلقا فقوله کل ثان یشمل التوابع وخبر المبتدا
وخبر کان وان واخواتهما وثانی مفعولی ظننت واعطیت وقوله باعراب
سابقه یخرج الکل الا خبر المبتدا وثانی مفعولی ظننت واعطیت وقوله من
جهة واحدة یخرج هذه الاشیاء لان العامل فی المبتدا والخبر وان کان هو الابتداء
اعنی التجرید عن العوامل اللفظیة للاسناد لکن هذا المعنی من حیث انه یقتضی
مسندا الیه صار عاملا فی المبتدا ومن حیث انه یقتضی مسندا صار عاملا
فی الخبر فلیس ارتفاعهما من جهة واحدة وکذا ظننت من حیث انه یقتضی شیئا
مظنونا فیه ومظنونا عمل فی مفعولیه فلیس انتصابهما من جهة واحدة
وکذلک اعطیت من حیث انه یقتضی آخذا وماخوذا عمل فی مفعولیه فلیس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف بالنسبة
الی اللاحق والسابق اعم من ان یکون لفظیا او تقدیریا او محلیا حقیقة او حکما
فلا یرد نحو جاءنی هولاء الرجال ویا زید العاقل ولا رجل ظریفا ثم ان لفظه

بحیث یکون اعرابه من جنس اعراب سابقه

یخرج التوابع

كل منهما ليست في موقعها لان التعريف اما يكون للجنس وبالجنس للافراد
وبالاجزاء فالحد وبالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو تابع اعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق الحد على كل
افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار الحد فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه

النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى
في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم
لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه
المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد
نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم

وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة لما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا
غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان
لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا
في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواقع على حصول معنى لذات ما وح
يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا نحو مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى

حاصل في الذات المبهمة فلذا صح ان تتبع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الآخر
التي لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یتبع صفة فذهب بعضهم الی ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الی انه عطف بیان ومثل مررت بزید هذا
ای بزید المشار الیه فهذا فی هذا الموضع یدل علی معنی حاصل فی ذات زید
فوقع صفة له وفی المواضع الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع
صفة وتوصف النکرة لا المعرفة بالجملة الخبریة التی هی فی حکم النکرة لان الاولی
علی معنی فی متبوعه کما توجد فی المفرد کذلک توجد فی الجملة الخبریة وانما قیدنا
الجملة بالخبریة لان الانشائیة لا تقع صفة الا بتاویل بعید کما اذا قلت جاءنی
رجل اضربه ای مقول فی حقه اضربه ای مستحق لان یؤمر بضربه ویلزم فیها
الضمیر الراجع الی تلک النکرة للربط نحو جاءنی رجل ابوه قایم واذا لم یکن فیها
الضمیر الرابط تکون اجنبیة بالنسبة الی الموصوف فلا یصح ان تقع صفة
له مثل جاءنی رجل زید عالم ولیوصف بحال الموصوف ای بحال قائمة به
نحو مررت برجل حسن ای الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
ای متعلق الموصوف یعنی بصفة اعتباریة تحصل له بسبب متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ کون الرجل حسن الغلام معنی فیه وان
کان اعتباریا فالاول ای النعت بحال الموصوف یتبعه ای الموصوف

فی عشرة امور توجد منها فی کل ترکیب اربعة فی الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا کان
صفة یستوی فیها المذکر والمؤنث کمفعول بمعنی فاعل نحو رجل صبور وامراة
صبور او فعیل بمعنی مفعول کرجل جریح وامراة جریح او کان صفة مؤنثة تجری
علی المذکر کعلامة والثانی ای النعت بحال متعلق الموصوف یتبعه فی الخمسة
الاول وهی الرفع والنصب والجر والتعریف والتنکیر ویوجد منها فی کل ترکیب
اثنان وفی الباقی من تلک الامور العشرة وهو ایضا خمسة الافراد والتثنیة
والجمع والتذکیر والتانیث کالفعل لشبهه به یعنی ینظر الی فاعله فان کان
مفردا او مثنی او مجموعا افرد کما یفرد الفعل وان کان مذکرا او مؤنثا حقیقیا
بلا فصل طابقه وجوبا کما یطابق الفعل فاعله فی التذکیر والتانیث وان کان
فاعله مؤنثا غیر حقیقی او حقیقیا مفصولا یذکر او یؤنث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل یقعد غلامه وبرجلین قاعد غلاماهما مثل
یقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل یقعد غلمانهم ومررت بامراة
قایم ابوها مثل یقوم ابوها وبرجل قایمة جاریته مثل تقوم جاریته وبرجل معمور
او معمورة داره او قایم او قایمة فی الدار جاریته مثل یقوم وتقوم فی الدار جاریته
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف

ايضا في لحقة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المونث السالم وتاء التانيث
في الواحد المونث ولذلك قلت برجل ضارب برجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور
العشرة وكان لا يخرج بسببه للفعل في لحقة البواقي عن هذه
التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني
فانه لما حكم عليه بالتبعية في البحث الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون
الوصف الثاني في لحقة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن
قعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه وكان

علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهره ضعيف
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود
جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل
الفعل جزءا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغايب وعلى الوصف للتوضيح الوصف المادح والذم وغيرهما طردا
للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على
قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص
او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة بمعنى اعرف منها لان المقصود الاصلي يجب ان يكون اكمل
من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان
لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه الجمهور النحاة

لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به

ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا
مماثل لذي اللام لما عرفت انفا بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني
الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره فخلا ساير المضافات فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه
بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا
الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه
لا يتصور عند الابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف
اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج المفتقر فيتعين

ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل
ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل
ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل

العطف

يعني المعطوف
بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا
مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد
نسبة المجيء اليه بسبب المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه
مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان
المقصود بالنسبة منها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان

المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه بزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد
وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والكاتب
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالكاتب والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها
معطوفة على الصفة المتقدمة باعتبارها ويصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف
العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون
عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه
الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري

وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء
ان قوله ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص
انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما
باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لولا التنبيه بها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا
كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا بالمنفصل لانه بذلك

يظهر ان ذلك المتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل قيل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا بعد حرف العطف ولا الزائدة لتاكيد النفي
واما فالا يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمتصل مع الفصل كقوله تعالى
فلبكبكوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزون بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا

كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى
بالفصل لان الفصل لا ينزله الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له
اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجر بالاولى
والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا اضاف الا الى
المتعدد وقيل جر بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي
ذكرناه من لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركه اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت

بك نفسك والابدال منه نحو اعجبني بك من جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما ليسا باجنبيين
لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصلة بينهما وبين متبوعيهما
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف مغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف والمجرور برب شاة
وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول
على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ولان ضم زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه
مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان
زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة
على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول

ويعضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في التركيب فاء السببية
اى فاء لمناسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير الى الذي يطير
فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اوقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولين لعاطف واحد قال بعض شارحي اللباب
الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اى امالة الاسمين
نحو العاملين بان يجعلا معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف

محول

كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان
يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة
السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي
الحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع او المنصوب لمجيئه
في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في
بعض القراءات اى عرض الآخرة **التأكيد** تابع يقرر امر المتبوع اى
حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اى في
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب والمنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع

ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى البعض مبالغة كما في قطع الامير
اللص اي قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد
اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او بتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول
اي التأكيد ما يقرر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا او في شمول
المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوز الابس المنسوب اليه بل في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وكلتيهما واربعتهم
ونحوها وبهذا هو الوضع من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول
اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله تقرر امر
المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير متبوعه وتحققه

لكن لا في النسبة والشمول بل حاصله ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد
لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرار اللفظ الاول ومعناه بعينه
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتيهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من قول كتع اي تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة خفية بين هذه المعاني
ومعنى التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يقعان اي
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما

والاسماء كلها ويكون المقصود من هذا التعميم
عدم اختصاصه بالفاظ صح

ازاد او تثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع الموكد بتول
نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المونث الواحدة انفسهما بايراد
صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفسهما وعيناهما
انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المونث وغير العاقل من
المذكر والباقى لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقرين سمى الثالث
ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقى بعد الثلثة المذكورة
لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع الموكد
فى كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمة
البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر
الواحد وجمعاء فى المونث الواحد او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع
المذكر وجمع فى جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يوكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
والحاجة الى ذكر الافراد لان الكل مالم يلحظ افراده مجتمعة ولم تتميز افراده
لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون ملك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا

كاجزا

كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فايدة مثل
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء
فيصح تاكيده بكله لعينيه الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لا حسا ولا حكما فى حكم المجى واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او
مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لانت الضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع
تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب المجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قايم
لعدم اللبس وانما قيدنا بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل
واجمعين بلا تاكيده نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليان العوامل كثيرا واكتع اخواته يعنى ابتع وابصع اتباع تتبع اجمع

١٠٧٠
قوله هو تاكيد الضمير المستكن هذا كرى في
نحوله هو دون لان زيد كرني نفسه
لالتبس نفسه الذى صح

على ما هو المشهور لا جمع يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم بعض اكتع واخواته عليه اي
على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر
اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها بشانه
التبعية بدون الاصل **البدل** تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب
اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع
فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا
مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودا بالنسبة الى زيد بل المقصود نسبة ما

نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا
نسبة الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب عن اشتمال
احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لا في كلا
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما
لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما
متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين العطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما
قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول

فالجواب الملائم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال
الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل
قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى
الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو
ضربت زيدا راسه فالثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو
اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا
باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل
المبدل منه او جزءه فيدخل فيما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون

البدل منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان
القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام
العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية
ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل المنكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فانه اذا وصف بصفة كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو
الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب لان مضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص ولا اتم من الظ فلو ابدل الظ منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود

النقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا في الجملة بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مقصود وليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال
اشتريتك بنفسك واعجبتني علمك واعجبتك على ضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان له
وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام
اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف

بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب
زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلته
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان
كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان
الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن
التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي هو اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل
ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صور النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثاني اخفى **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن
يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا
للمبني بالمبني لانه ذكر في الحد لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو
الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المعتبرة في تعريف

المعرب موجودة المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن
الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له
كالذي فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح
او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما هو
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبني في المعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها

الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب
حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء
في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل او عدم تختلف
آخره لا لاختلاف العوامل كحيث من الرجل ومن امراة ومن زيد وهي اي المبنيات
باعتبار الجزء المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فلا بد عنده ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على
الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقي المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بمتكلم الحكم
او المخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة

للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما اراد بالمتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالمتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى (اعدلوا) هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه
انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القضية بذكرها مبهمة
ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله
قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة
اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك

والمتصل

والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منها قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر
خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول نحو المرفوع المتصل ضربت ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولها الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بداء بالمتكلم لان ضمير
المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف

الاسم لواحق دالة على احوالهن من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير
الفعل نحو اننى انا انكم انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وفى اياك اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا والواحق للدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس على مثال المتصل بالاسم وعلى مثال المتصل بالحرف
غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت ضربنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المونث والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغائب
حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك

بينهما

بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية بهذا المجرى اعنى ان المتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة
لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وجميع تلك الاسور علل
ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
فجوزوا فى باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة المشتهرة شى ويكون فيما بقى دليل على ما القى
على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل
الماضى للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب
وللواحدة المونثة الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظ نحو هند ضربت فان
التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظ
فى نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب
وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب والغائبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظ نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة

مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا او لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو قايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها
الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم
الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضماير
لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون
والالف في يضربان لا يتغير تهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية
والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقدم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع
لغرض لا يحصل الا به اذ المتصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف اي بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به

او

او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه
اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له
فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر فحمل ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه للاطراد والبنا
وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو
الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديمه على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي
له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند

حيث قام المضمر بها وانما يصح ذلك اذا كان هو فاعلا لا تاكيدا والا لكان فصلا
في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون
ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واشار بالتمثيل صورة اللبس فيها ثبت الحكم في صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا استويا نحو
اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم
في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل
وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي
الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا

ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك
للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على
التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير
المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبرا
المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه
بالمفعول لانه ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف

وضمير الفصل في فضلا ضربته واجب الاتصال في غير ضمير الفصل ع

الجر تقول لولاك الى آخرها يعني لولاانت لولاانتما لولاانتم لولاانت
لولاانتما لولاانتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا
انا لولانحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولاانا لولانحن الى آخرها
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد تقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة
بالكلم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون

الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع عن تلك الكسرة
فان كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكافية فيه اي في المضارع ومع
لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت
من بين اخوات ان لعدم مانع في نفسها والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وبمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل للبناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل
في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي
بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع وهي قبل ضمير مرفوع لكان
الاحسن في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط
ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح

لهاثم اسمع فادخل فيها لا لبس فيه وذلك عند اهل الاعراب اذ كون المبتدأ
ضميرا وغيره وكذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اذ افعل من كذا
الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل يستبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب
فقوله خبره صح
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال اي
منصوب عطفا على ثاني معمولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض
نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وجه الرفع فيهما ويتقدم
قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله

قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا بجنس
تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة تعبير ذلك الضمير الغائب
لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظ
ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء
وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا ولم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة
يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن او القصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب
العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم
مثال للمنفصل وان كان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم

شال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه
حذف ضمير اراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان زيد حمل
الكينة يوما يلتحق فيها جاوزا وظنه الامر ان المفتوحة اذا خففت
فانه اى حذفه بنية الاضمار مهما مع كونه منصوبا لازم كقوله وآخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خفف ان وان لشبههما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ
كما قال وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى
ملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فلما
لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة
عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف
المطلوب منهما كما يدل عليه حذف النون فحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع
ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعهودة فى
المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه
اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند

اطلاقها

اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله
فانها للاشارة الى معانيها اشارة لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم فان ليس
الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف
كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل
فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا وللمثنى ذان رفعا
وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله
هى مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له
ويجى فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هى الاصل
فى لغات المونث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى وقيل هى الاصل
لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول
باصالتهما قدمتا على ساير لغتيهما وتى وتلك البواقى بها وللمثنى اى مثنى
المونث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا ما كثر
دوره على الالسنة وتوهم بعضهم ان اصلا اوا ذوان وذين وتان
وتين باصلا العوامل انما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف

اللاتى بالياء وبحذف الياء اللات واللاء
بحذف الياء وبالياء اللاى وبحذف الياء م

ليت بسبب اختلاف العوامل بل هذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين
وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى للتصد
الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا
اى ممدود او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء
الاشارة تقدم ها يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة
منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ للتنبيه
على النسب للمنادى كقولك ها زيد قايم وها انى زيدا قايم ويتصل بها
اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت
هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربك وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة
واشترك لخطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة من انواع
اسماء الاشارة تعم المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعها وهى
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب

خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت به
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن
وتيك الى تيكن وتلك وتانك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك
بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والكافى
وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال ذلك وتلك وذانك
حال كون نونى الاخيرين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واما تالك وذلك وتلك مختصين واولاك بغير اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما هنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر

وحاكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي لحتى خاصة لا يستعمل في غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء فقد يستعمل
في المكان وغيره **الموصول** اى الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى
انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى
كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا
الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
بقوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بالا يتوقف معرفته

على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع
هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ما هو في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولكان الصلة
بعينه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع
الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته
اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل
والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصول يشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى
لجمع المذكر والمونث الا انه في الجمع المذكر اشهر والذين كالتين لجمع المذكر
واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء

فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء
في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي
اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا
بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة
بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي والمثنى
او المجموع والعائد المنصوب اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء
واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم

مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن من
المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اذا اخبر عن الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد لمن تذكر كثيرا
من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي
اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي
والتي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها
في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا
لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا
عن زيد من جملة ضربت زيدا الكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا
للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي

ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون
الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من الفعل
المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذى تضمنه الجملة الفعلية متصرفا او غير متصرف نحو نعم
وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول
فلا تخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون
فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم
يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور
الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخيره وكذا الاسم تعذر الاخبار ومن ثمه اى ومن اجل انه اذا
تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان
يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر
عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون

الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو
عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون
الثوب لانه يودى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا
فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع
فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة
فى موضعه فى الحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة
الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى
ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير
المستحق لغيرها فى قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا
الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا
بقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قايما

موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي
علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم
الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضرب وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة
ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء
التامة والصفة فاي الموصول نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا
تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه

كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كمن في اي واية معربة
بالاتفاق وحدها لالتزام اشاركها في الاعراب من الموصولات الا على اختلاف
في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها
كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة
لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم
المنادى ان كل ما يقع منادى كالمفرد المعرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا
فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فمبتدأ وما بعده خبر او بالعكس وجوابه
رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منها جملة اسمية

والوجه الآن معناه اي شي وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها
بمعنى اي شي والثانية ان ما بمعناه اي شي وذا زايدة والظ ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شي انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شي وح جوابه
نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في
الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على انه
خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المص لفوات المطابقة من السوال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام
المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قبل آف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت حيث عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي
مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك
بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد
مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال

مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان
صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشي اذ العرب القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل
ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون بحسب الوضع فلا يرد
مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكاين
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في
قم واقعد ولهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكانه قيل لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا ما ورد وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وقال الشارح الرضي هو
علم لما قيل بمصدر معرف مونث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني
اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي بفعال بمعنى الامر

عدلا وزنه ان ما زنه فقط واما علا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال
وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لمعين من الاعيان انما
قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان
علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمونث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب في
استعمال بني تميم الا ما في اخره راء اي الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر

فاختير فيه البناء لانه اخف وسلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل بهء وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر منه ما شابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن
نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما للزجر
او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم
عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة
البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا
من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا

ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
لبست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذ في
حكمها وبيت تجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت
اي اصدره على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قاله مثلا لان المنادى من البهائم ذات
القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وكونها
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك
القسم اولى لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفتين وجعلها كلمة واحدة

ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون
كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه
من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على
وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين
الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر
لا يدل على النسبة اصلا كما ان تركيب احد شطري جبر مع الاخر لا يدل عليها
من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا حرف عطف وغيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوعه في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر

واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل
من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الكافية لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تتسع حروفها جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصل حادي عشر
لذلا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون للفرق بينهما الا بذكر الواو

وحذف الالف من اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى الجزآن فيهما بل بني الثاني المتضمن
واعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والالف وان لم يتضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك
وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح
اي اعراب الثاني وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف المضاف اليه والاخرى
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بما التصريح به
مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها

وهي

في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا للكناية عن غير العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها
ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم بني على السكون آخره نون كنون
كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
لها في الخط فرتبته في البناء منحط عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص
منها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة عشر وتسعين مميزه مفرد
منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم

الخبرية مميزها بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل وكم رجال كما
تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير تمييزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا
ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جميع مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها
ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقتها لجر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم
اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
النحو لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي ولكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد
منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما

اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث
هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى حسب عمل هذا الفعل وعمله
لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغيره وكل من المنصوبات متعينة لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاول
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اى اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت

او مضاف نحو كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر
او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف اليه عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليها على ان
يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر متقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم في باقي الوجوه الاربعة الاعرابية باشتراط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بعينه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واى واين وانى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان المختصين
بالاستفهام نحو من مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعت ولا يانى

[illegible] صح

فيها الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتها واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى
فيهما تلك الوجوه. الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم تجدوه عند الله
ولا يتأتى فيهما في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجز بها نحو من اين فلا بد من
كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية
ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فهو مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم
اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ موخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كائن عهدك به واما اني فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام

والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان
يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية
وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا عما بعده الى كثيرة
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر الاوجه
في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الانسب
تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم يعني انها كثيرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها نسبة الى سوء
الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها
مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب
لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الانسان والعشاري
جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تنادي

من الحلب ولا تطيع بسهولة فني حلبها زيادة مشقة وفي كم عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او حرة

أو كم درهما او دينارا مالك صح

روضرتبه صح

ضربت او الى خبر بانك اى كم ضربة ضربت فكم في هذا المثال المنصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين انه اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال المذكور كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان جزاء من قبل وبعيف الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه غاية الكلام كانت اذا اضيف فهي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بعضها ونحو في هذه الظروف على قلة ان يعوض

التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها
معنى الاضافة بمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاولى
هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير
وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير
من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تنونها مع الاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد
هو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي ان

نجم يضيء كالشهاب لامعا

كانت مضافة الى الجملة فكانت فيها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف منها ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد
يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت بما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان
الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من الازمنة المستقبلة يختص من
بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثرت في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط
فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل اذا لو

وقد يكون اى اذا المفاجاة مجردة عن معنى الشرط نقال فاجاء الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجاة بالضم والمد اذ المفاجاة وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته
ووقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر
قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية
فان مفاجاة السبع سببته عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجاة وحاصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية كانت او مكانية
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية
بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر
اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن الظرفية فى نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى الظروف المبنية

اذ الكاينة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قايم ولغلبة مجيئها لم يذكره المص ومنها اين
وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى
زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى
ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام
زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح
الهمزة والنون وقد جاء كسر همزتها ايضا ومنها كيف الكاينة للحال اى
حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض
الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما

في محل النصب على الحالية
اي عما اي حال حيث

على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت منواركبا او ماشيا ومنها اي من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي
بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول المدة عدم
رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم
عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء
فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان
الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قعد

بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا
يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته
يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رايته مذ ذهابك
او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان اي ما كتبت على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما رايته مذ انك ذاهب او ما رايته مذ ان
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما رايته مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته
فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما
عليها فكان التقدير في ما رايته مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس في الباقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وما
معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا
كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين
في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة

ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
اى تجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا وكذلك يحذف عنها ويثبت في لكون غدوة اكثر
استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء
المشددة وهذا اشهر لغاتها وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء
مثل قط الذي هو اسم الفعل وهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي
اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شي فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة

لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل
على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد
وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل
المنفي فيه وقوع شي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه
عوض وبناء عوض على ضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ
المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تع يوم ينفع الصادقين وقوله تع من خزي يومئذ
فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساء المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف جواز
مثل صح البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة
فيا مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك يقوم لمشابهتهما
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث
الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع

بوضع كلي او جزئي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم
فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع انه قطع النظر عن هذه الحيثية
فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب
المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر
كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم الواحد المتكلم من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك
الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة الوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع
له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور معنى
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة

والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر ووضع
لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان وضعا عاما لان التعقل
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل
فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في
امسفر بدل من اللام فلا يرد ما دخله فانه ليس من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى
احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول
فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد

بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا
الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى
من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى بمعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمر والمبهم ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن عن التعريف خص
العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان
صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه وادخل في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكانه وضع من هؤلاء
المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول لغيره اي حال كون الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء بالاستعمال فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي تناوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
وبهذا اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه

١٢٩

على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف
المعارف اي اقواها اي غالبا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس باخر فتوهم انه المخاطب وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم مما عرفت المتكلم والمخاطب انه
دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست في غيرها ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية
الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها

وبهذا اما اثبت التفاوت بين اصنافه وعدمها بين انواع المضاف في الترجيح

موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها كم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين معدودين من موضوع يجاب بالاثنين وهكذا الى لا نهاية له
وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
لها من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع
وذراعين ومئة ومئتين حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باستعمالها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان او ثنتان في المفرد
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء الجماعة

المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها
لجماعة المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم يعكس
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر
في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث غير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى تخفيفا وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء
الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب تذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من
جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث وفي اثنتان
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان وتانيث الجزء الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكيره في المذكر وجب تانيثه في المؤنث لانتفاء المانع ولئلا يلزم عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس
فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة

لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر الكاف لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا
بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزائد عليها كما بينا وكذا الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الموحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما
على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة

رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة
واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان تعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه والاصل في ياء ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر ويجوز اسكانها اي اسكان
الياء تثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب ويجوز حذفها اي حذف
الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني
القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا وهو في
زيادة استثقال فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع
في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح
به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط الكونه مخفوضا لانه

لكن استثقال اثروا فيه المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط النون في
والتنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الذي يليه الى تسعمائة
استثنائي قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلث واخواته وكان
قياسهما ان يجمع فيقال مئات او مئين لان المائة جمعين احدهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعود المجيء بعد ما هو في
صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء
النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم
الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر كذا لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة اثواب مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لشذوذه بانه اثواب
واما افراده فلانه لما صار منصوبا فصار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة

قليلا ومميز مائة والف ومميز مثنيهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل
جمعهما كما قال ومثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض
لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا
رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبر
عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء باعتبار اللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا
لها على تقدير ذكر التمييز معها ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معها الدال بجوهره على الجنس

قوله لكنهم كرهوا ان يلي التمييز
اي كرهوا ان يلي التمييز الذي
يذكر للمئات كما يقال مثلا ثلثمائة
رجل المجموع بالالف والتاء
وهو المئات قوله المجموع منصوب
على انه مفعول يلي بعدما تعود
اي التمييز المجيء متعلق بقوله يلي
وقوله بعد ما هو في صورة
الجمع بالواو والنون متعلق
بقوله المجيء وقوله المجيء منصوب
بتعود وفاعله هو الضمير المستكن
الراجع الى التمييز الذي هو
فاعل يلي هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام محمد بن احمد

بصيغته على الواحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل او رجلان فان من صيغة رجل يفهم
الجنس والواحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فيذكرهما
استغناء عن المميز فان قلت فما بال مميز الواحد مغنى عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل
قلت لما التزموا الجمعية فى مميز ما فوق الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يتبين الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز
واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المقصودة بهيئته خاصة
القابلة للحوق علامة الافراد بها اعنى التنوين او علامة التثنية اعنى حرف
التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار بعد
لحوق العلامة التى هى اخف من ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنى
رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التمييز النص
المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول فى المفرد من المتعدد

اى فى الواحد من المتعدد وباعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره
اى تصيير ذلك المفرد عددا انفصال زيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فمعنى
الثانى معمول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمام
اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره باعتبار انضمامه اليه اثنين وانما لم
[illegible] اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر
والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا يقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما
تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها ويقول فى المفرد باعتبار حاله اى بمجرد ميزه من المتعدد من
غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية
فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فلا بد منهما
الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى
عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر
والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم
الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير

والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة عشرة فتونث الجزئين
في المركب كما تذكرهما المذكر كالثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لان اسم
الواحد مذكر فلا معنى لتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه
اي ومن اجل اختلاف اعتباري اعتبار تغيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما
فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد والمقول باعتبار
تصيره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في
المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ويقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر بعض درجات بناء على الاعتبار
الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء

الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره من المركب الثاني وهكذا فقول الى
تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمونث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر المذكر
والتانيث وقدم المذكر لاصالته وان تقدم حدا لانه عدمي وتعريف المونث
وجودي المونث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظا
كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
او الحرف الرابع في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغير الرباعي من المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة
في اللفظ كدار ونار وقدم وبغل وغيرها من المونثات السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم ملتبس بخلاف اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى
وحبلى او ممدودة كصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم
انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث
مثل هي وانت وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم
بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل

وتاؤه في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي طبس بخالفه المونث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال التانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا
للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
كاسمه الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا
ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير حقيقي لانه لك
الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في
طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في اللفظ
من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي او ضمير المونث اللفظي
بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني من هذه

القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة
وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان
المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر
الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان
واحده مونثا كجاءت المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها
نحو جاء الرجال وجاءت الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير
غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميره الواو لا غير
يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع

والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المونث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر الغير
العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت متلونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى الجمع المونث فقط لان هذه النون
موضوعة له واما فى الجمع المذكر الغير العاقل كالايام فانه لا اصل له فى
التذكير كالرجال فروعى جهة فاجرى مجرى المونث وفى الحواشى الهندية موافقا
لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع
العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن تجرى مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف
او تقدير بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى
مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى فتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف
التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق واللاحق وحده

او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه
على تقدير تسليمه اذا دل اقتران من امور ثلثة على شى صح ان يقال ان هذه
الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة بعض الاجزاء
على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كونه وكذا المثل من جنسه
اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله يدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر
فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما الشمس والقمر قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم
الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التاويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه

موضوع لكل واحد منها حقيقة ولما يؤول بالمسمى به لتحصيل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره. قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية
مجرد الاشتراك اللفظي منها وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا
كان علما للكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا
لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة المطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد
الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي
ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنس ولما كان اخر الاسم المفرد الذي
لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان
يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المسمى
زمة فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لا
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالعوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال
ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير زائد على اربعة احرف فصاعدا من الرباعي

والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخص
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او غيره وقد اميل كميتان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة
او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كان همزته اصلية
اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة وللمتنسك
من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان
اصلها كان حمراا بالالفين احديها بالمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت ووجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد

اوقتت ووجوه

عن الهمزة في قبلها ياء نحو حرايان والا عرف قبلها واو واوا الا اى وان لم يكن
الهمزة اصلية وللتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق نحو طاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان
اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها فان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في
قراءان وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداءان بالهمزة او رداوان
بالواو لكن المشهور روايته بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب
اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما تكلم باستثنائها
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا
اعم من ان يكون ذلك الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة والنون لقيامها مقام التنوين يوجب

تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان و
وحذفت تاء التانيث التي فيهما اي لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان
في خصيان والياء على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان لكل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد
اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صار بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا تقع حشوا وقيل خصى واليا مستعملان ومما انفسان في خصية
واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي **الجمع** ما دل اي اسم دل على جملة احاد
مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده
اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من
تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله
بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على
سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ووضع

في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على
آحاد جنس ليشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم يدلا عليها
وضعا فقد يدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء
العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء
الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف
مفردة خرجت اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما هو الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم يقع
على الكلمة والكلمتين وهو جنسي قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه
لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر
وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة واما اسم
جنس او جمع لا واحد له من لفظه كخوابل ونعم فليس بجمع بالاتفاق

ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجمع
نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر المفرد واو مضموم ما قبلها
في حال الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونونا
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة
ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم يقل
من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء
ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين

وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
خففت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا
مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها
اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالة النصب
والجر فان اصلهما مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع الصحيح للمذكر يعنى صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه مذكر علم اى فكونه مذكرا
علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين والاذن
كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس [illegible] لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه مثل طلحة فانه
لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا

طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف
فلا يمتنع من جمعيته بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فيمحى صورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرط
اى وشرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة
افعل فعلاء اى مذكر غير مستو فى صيغة الصفة الكاينة ذلك الاسم اياها
مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على فعلاء مثل
احمر وحمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكر غير
مستو فى تلك الصفة مع المونث بل يكون للمذكر صيغة فعلان وللمونث
صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه
وبين فعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين
المذكر والمونث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون ذلك

ذلك الاسم مذكرا استويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع
بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه
مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بالتاء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو
حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في
التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه
الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها ستون وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضون وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك
فليرجع اليه والمونث اي الجمع الصحيح المونث ما الحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده
الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة وله
اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون

فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحايض لانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض حايضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المونث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب في شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس
بسديد لان الاسماء المونثة بالتاء المقدرة كدار وشمس ونحوهما من
الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع
كالسموات والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه والامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزايدة وايضا المتبادر من تغيره تغيره يكون
لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزايدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما سواء كان ذلك التغير
حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق

على ثلثه وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كاكلس
جمع فلس وافعال يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا
الكيس يعني البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضى ان الظ
انهما اى جمعا السلامة يطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرآء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قايما بغيره سوآء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة قتل القادرية والعالمية
ودليله وركالة مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخر انه
مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي ويرتقي
عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي
المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسي

ماكان

كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم الصرف ويعمل اى المصدر عمل فعله المشتق منه حال كونه
ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الا انه
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فنسبتي حكمه ولا يقدم
معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان
لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرو اضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه اذ لو
الظرف معمول بالمر يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع ثبات
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما
كان تثنية الفعل وجمعه اجنبيين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة فلا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له
في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان لا ضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا
كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد على حدة

ليخرج مثل ضربني زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم فلا يتوقف تصور مفهومه على ذكره بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد ضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل حكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن نحو ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا حرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا

بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بجمل معترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اوقعت عن التعويض توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل لما حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام به اي الفعل اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث ليخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق

وقوله لمن قام به ليخرج ما عدا الصفة المشبهة لان اسم التفضيل ليس لمن قام به ح

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالفنا اكثر الشارحين المحشين واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم ينبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وحينئذ ان اخرج صيغ المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ
اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
في الترجمة الرشيدية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وناصر واكل وكل ما اشتق من مصدر الثلاثي المجرد
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او
افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مفتوحا

او لا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم المضمومة موضع حرف المضارعة المفتوحة
ومستخرج فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم
متفاعل مقام مستغفر كان مثالا للكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا
مذكورا كما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد فيكون هو ايضا
متعديا ايضا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى مفعول واحد
اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا
بشرط اي لشيء يشترط عمله به من حيث هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة
بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلام عمرو الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها

ان يبتدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كان موجودا في ذلك الزمان كان موجودا الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا شبه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم الزيدون فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي الزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز منصوبا محله المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله وكلبهم باسط ذراعيه وقد رد الجواب عنه فان كان له اي لاسم

الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اليه اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي انتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة خرج عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كان داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرو الآن او غدا او مررت بزيد الضراب ابوه عمرو الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا الجمع منها مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا

كان مسندا لنفي العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى المفردة من حيث
ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع مثل الزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه
فان حذفها واجب في مع التعريف تخفيفا لطول الصلة بها كقراءة
من قرا المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قراءة لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

المفعول

هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما
من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليها
الضرب واحتراز اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع

لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن
غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة
الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شأنه وحاله
في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شأنه وحاله
وان كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا امس

صفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اى لذات
من قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واحترز به عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال
رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم
طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع

ينحج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما
الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة المشبهة مع اختلاف
اي لصيغة اسم الفاعل
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو مميز اي اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من
من المستكن في مخالفة او صفة المصدر المحذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما
يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وكون
عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان فيه لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما
اشتراط الاعتماد على الموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها
قسما وبيان حكم كل قسم وسمي كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه
ان تكون الصفة ملتبسة باللام ومجردة عنها وعلى كلا التقديرين معمولها
اما مضاف او ملتبس باللام او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول
منها اي
الصفة المشبهة في كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب

تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما
حاصلة من ضرب الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية الصفة المشبهة
والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة
وعلى التمييز اي معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه فتفصيلها اي تفصيل
هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
اي ثلثة
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار احوال معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل
هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه
عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه
بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالمفعولية او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع

في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه واما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن الوجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف الضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها مجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان
اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت

لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه
الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف بلا قبح في فيقتضي الحال
ان يبلغ الى اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيف اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استتر في الصفة والذي اجازها بلا قبح المنظر الى حصول شيء
من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر
التي وجبت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه
وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما
في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه قدر الحال من غير زيادة ولا نقصان وما
كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه

ولحسن وجه نصبه فيها وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو
اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما
قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في الفعل احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان
معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك
الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها الضمير للموصوف
ليكون فاعلا لها فثنيت انت الصفة بتثنية الموصوف فتقول
هند حسن وجها وحسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها
الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه

من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول
مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر
من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبان و
ويضافان اليهما وتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفعه
ونصبه وجره واذا كان متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا
يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اباه
لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل او نصب تشبيها
بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول الاول اقيم
مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه الفعل ليشمل قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة الظرف لغو للموصوف اي لذات متصف بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة قوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف

ذات جهة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمونث وان كان بحسب الاصل ميدخل فيه
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يستعملان على الاصل ويبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي لا رباعي
مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده
او مخرجا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق ايضا اسم التفضيل منهما
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعوار او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل
انما يتم اذ لبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل

لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الاخرى
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد
غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي
المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب
بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل لانه لا فرق الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ
في نحو احمق من هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظ
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتعلد ذات ليلة
اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فيثبت به من حمق ابن هبنقة
فانه يقتضي ان يكون جواز اشتقاق احمق لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابله لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل
الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث
قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل

التفضيل نحو فلان ابلم من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما يكثر موارد الكثرة الالتباس
فاقتصر واعلى الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
مثل اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا قياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله
بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه مذكورا مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام ففي حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين هو المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله

ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء
فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه للمقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه لا باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا
فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي لا بالنسبة
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا عم
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف

وان تضيفه الى جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشؤه او مسكنه وكونه فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد
او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا
لانه شبيه بافعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن
لمشابهته باقيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن هو مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد
المذكر لكراهتهم لحوق ارادة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر

بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بغير بيه الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر
ضعيف لا يظهر اثره فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال
على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله اى اعلم من كل احد
يعلم من ضل عن سبيله واما الظرف والتمييز والحال فيعمل فيها بلا شرط لان
الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان ايضا هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضا الا اذا
كان اسم التفضيل صفة اى وصفا بحسب المعنى فى اللفظ لشىء معتمد عليه بان يقع نعتا
له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشىء الذى اعتمد
عليه وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى
اعتبر اولا على نفسه اى نفس السبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك

الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان
او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين رجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا
لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
بعد اتحاده بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينيه من كحل عين
زيد كانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا او
تارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليبطل اخراجه
عن معنى التفضيل بالنفي كما سيصرح فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه
منفيا يكون بمعنى الفعل لانه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل

في هوا واحد بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده
الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل زيد فيبقى اصل
حسن كحل عين رجل منتهيا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة يابانها مقام المدح فخرج المعنى الى انه حسن في عين كل احد
الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان
يكون احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا
يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل منتهيا الى حسن
زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والعكس بكونه دونه لا يناسب المقام فخرج
المعنى الى معنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى
المساواة والزيادة بالطريق الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزائد
ايضا فيحصل من مجموع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين
زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل

ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جاز كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وعموم جواز عمله
في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين
احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا
من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته
من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدا والجزاء العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا الاسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه
من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي من حيث انه اسم تفضيل ولكن

في

في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن
به الكحل في عيني زيد اي الكحل في عينه لانه عين وكالكحل وتعقيد ايضا لانهما
ليس من قبيل العبارات المشهورة الواردة في دفع مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها وعبر عنها على وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير محصور فيما ذكر بل
يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما
انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض
هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر
منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين والنفي عن زيد
كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان
عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل
فان قدرت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله احسنه ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا لعدم ما رأيت عيناها ثمة بعين زيد في أصل الكحل حسن
او نقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه
في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد ما ليس في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر او رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت
كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون خبرا
لما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كان المماثل الكلية
في ذكره عذر لعقله وان كان المماثل ادخل في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه مذكور في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور اولا وتمام البيت
مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
تظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
براكبي الابل والتاية من التأيي اي كالمقيم من حي ادحى وهو المكث
والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليالي فقوله ارى المعنى

رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول له وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني على التقدير حين تظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو
في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق
باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية
تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تاية واخوف
عطف على اقل وهو من بناء المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل
ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا
ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل
وقت الا في وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على وادي منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا
سايرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع

ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسام ثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اى كلمة دلت **على معنى**
كاين في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه
استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى
واحد وهو استقلاله في المفهومية لكن المطابق بما ذكر في وجه الحصر ارجاع
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما وكما
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى موآله بملاحظة طرفيها ولا يستقل بالمفهومية
فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى
بل ما عم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية **مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة** في الفهم عن لفظ الدال

عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اى خواص الفعل **دخول قد** لانها يستعمل لتقريب الماضى الى
الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشىء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى
على الاستقبال البعيد **ودخول الجوازم** لانها وضعت لنفى الفعل
كلم ولما وكل من هذه المعانى لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص به **لحوق تاء التانيث** لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا يلحق الا بالفاعل والصفات استغنت عنها بالحقها من التاء
المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل **ساكنة** حال
عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم **ولحوق نحو تاء فعلت**
اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء
فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بالفاعل والفاعل لا يكون

للفعل وفرعه وحط فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي
الفرع الاصل وخصص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم
اليق واجدر **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منع
الحد بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منه بلم يضرب
وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اي هو يعني الماضي مبني
على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطا وجزاء كقولك ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على
السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن مثل ضربك
فانه ايضا مبني على الفتح وانما قيد المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه

ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا
وتقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نأيت اي حال كونها ملتبسة باحد حروف نأيت في اوايله يعني الحروف
التي جمعتها كلمة نأيت وبهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي لوقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وبتلك
المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال
والاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد
كما كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهو اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا
مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكلاهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحدة والمونثين غيبة اي حال كون
المونث والمونثين غايبين او ذوات غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين

المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب
لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
اولا كيخرج ومفتوح فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل
يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولايعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم
علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث
لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب شارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد من ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر
مثل يضربون والمؤنث مثل تضربن ويضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين

فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين
في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب
لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير المرفوع المتصل
البارز وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي حذف النون
حالتي النصب والجزم فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر
مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا والمضارع
المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة
نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي حذف الواو والياء في حال الجزم لان
الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة
يقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم نقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المشهود من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او

كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يقع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي
نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه وقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائم
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير
الاعراب مع تقديره فعلا وعن سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب
افعال المقاربة وينتصب اي المضارع بان ملفوظ ولن قال الفراء
اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كايش في اي
شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام

الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لهذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان
المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعان بعد الاشياء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فيجعل مفردا ليكون
من عطف المفرد على المفرد المفهوم من تلك الاشياء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك
اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن وهي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي
ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا ولا يلزم ان يكون في قولك لن ابرح

الارض حتى يأذن لى ربى يناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى يأذن الانتهاء
واذن التى ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن
ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها
لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقط حكما وكان عطف
على ما لم يعتمد اى ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا فى المستقبل
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن تحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن تحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب
الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا
الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل
اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا ان لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت
اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينصب بها المضارع مثل

اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينصب بها المضارع بعدها
بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى
للسببية او الى لانتهاء الغاية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى
والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال
ما بعدها حقيقة فان اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال حقيقة
اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجىء مثاله او حكاية اى بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فاذكى فى هذا الموضع حكاية
الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول حينئذ بهذه العبارة وتحكيها فى زمان
التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته
على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء

لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء انه يبتدأ بها الكلام مستأنف
لان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبرا له ليكون حتى داخلة على الجملة
كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومرتبة اي دخلها اجل بها
الاولى اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك
كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يجعل كان فيها ناقصة التامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم في وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز
في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت
سيري فاذا ادخل الآن ولا فادخله وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع

لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري
حتى ادخلها لعدم تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ
بكر او جاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فادخله ولام كي التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل لا ادخل
الجنة وانما قدران ما بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع
هي لام التأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان
قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل
على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي
ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها

والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليفيد بتقديم
الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة
فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيها الدعاء نحو اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج في النفي التحضيض نحو لولا
انزل عليك ملك فيكون معه نذيرا الاستفهام نحو هل فتندرج في النفي
او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي اتفاق ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون
منك نزول فاصابة خير ففي جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر
مفهوم ما قبل الفاء واما نحو ستركك تنزل البيت وتحت بالجار جائز لها
بدون تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان بعدها شروطا ايضا شرطين

احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وثانيهما
ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما مثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى او الا ان اي
بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان
ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها
بالا بتقدير معناها اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى
بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى ان اعطاك حقي والعاطفة
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واو اذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها
ينصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني
ضربك زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم ثم ليس من الحروف
العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط

المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اغنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط
معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد
حتى فظاهر هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل
ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع
مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكره ويجوز اظهار
ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع اللام المعنى بها من الزائد نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت
لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان للمعنى الاول اغلب في التي فيها المضارع واما
الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى

السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ووجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها
في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين لفظا لين
لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرة من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل على الشذوذ كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بلم
ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عن المستعمل في معنى النفي
وبهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ينجزم المضارع بكلم المجازاة
اي بكلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما
وحيثما واذا وحيث تجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى
ومن وما فان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي واني
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الحلو
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا كان معناه على
اي حال وكيفية تقرا انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء

قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات والمراد فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي وتجزم المضارع بان
مقدرة وسيجي بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع فلا
يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا
القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت
ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذفه
الفعل اي تختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها انه دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها ايضا فاصلة قوية بين العامل ومعموله
وتختص باستعمالها غالبا في المتوقع اي منفي بها فعل مترقب متوقع تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان
ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل

فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتأت طائفة وليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا التي يطلب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضد لما اي لا النهي التي ضد
لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من
قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي
لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المفصل وكلم المجازاة ما تدخل
على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء
سببا لشيء والمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء اخر
بل ملزومية شيء لشيء وجعل الكلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان اعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني
اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان
اي هذان الفعلان ولهذا شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه

يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرنى ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك
فالجزم واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثانى مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعليق بحلولة الماضى والفصل
غير المعمول نحو ان اتانى زيد آتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل
ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء ليتحقق تاثير حرف
الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال واستغنوا فيه عن الرابطة كقولك
ان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول
الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى لا بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط

لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تعيين المعنى
حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم
يكن قويا نحو قوله تعالى ان لم يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا مذكورين فالفاء لازمة لان الجزاء
ح اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابط
وهى الفاء او اما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى
بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف
الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية التى
وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه
بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اى فهم يقنطون وان التى تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا
لك اى ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى

الا يكن عندك ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فاذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء المجزومة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فمقدر ان مع مضارع تقدم ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليها فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب وفايدته دخول الجنة مسبب له وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة جزاء له ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يتول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار

والعرف في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها • وكل حتف امرئ يجري بمقدار

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها في بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالصيغة كذا ذكره المحقق في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما كان او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن المتكلم والغايب بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وكم اخواته اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو وقوف المضارعة لان

شابهته للاسم المقتضيه للاعراب انما هي سببية في الصورة حكم المجزوم اي حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه
مافيه اللام من المجزوم يعني اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزُ وارمِ
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغزُ ولم يرمِ وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وحصل مابقي ابتدا تقول في تعد عد وفي
تضارب ضارب ولم يذكر المعنى هذا القسم لظهوره وان كان بعد حرف
المضارعة حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا
مايكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير
زدت همزة وصل على مابقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى
النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان مابعده اي مابعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل
اقتل بفتح الالف التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل اقيل بكسر القاف ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن
بعده كسرة اوفتحة فانه لوضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من
الافعال ولو فتح التبس بالامر منه ولوضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول

وبالمضارع المعلوم

وحرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة وادخل مثال لما يكون بعده ضمة

ولو فتح لالتبس بالماضي من الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده ضمة وان كان
رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك بعينه فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافه
الفاعل لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل
اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير لهذا النوع من التغير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخروج الضمة
الى الكسرة ووزن فعل الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غير مايدل
على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول المقصود بما هو اخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم التابع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة

مضارع عملت وجاهلت وخرجت خوفا اللبس بفاعلة لتول وبغم الثاث
والكلو معتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا ليلا يرد عليه مثل طوى
وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يطوي
ويروى قيل الاجوف ان قيل ومعتل العين المنقلبة عينه الفا ليلا يرد عليه مثل
عور وصيد واما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واعلال في المبني للفاعل
منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار قول وبيع فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وبيع وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضم خالص بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه اي مثل

تميل

باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد وباب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في جميع اللغات الثلث وتحتير
ويقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت ودون استحير واقيم اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استحير واقوم بالياء والواو المكسورتين
والقياس فيه اذا سكن ما قبلها ان ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت
واوا فيقال استحير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم
ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال
ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل
يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كان الفعل لا بد له من فاعل فهمه
موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفاعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه والاتصال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
اذا كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل

کل فعل

المضمر ولا يمكن تعقله الا بعد تعقلها بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير
المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كالقعود فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدى يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف
الجر نحو ذهبت به والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق
عليه نحو علم والى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول اخر وهو فاعل لمفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل وتعديتها اليها انما
هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث

من مفعوليها كمفعولى باب علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما
معا **افعال القلوب** وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شى من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين
وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا فاضلا
فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب
اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما
مفعول بهما ومن خصايصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشى ولا يوجد
فى غيره اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا
والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد

ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر ● لا تخلنا على غرائك انا ● طالما
قد وشى بنا الاعداء ● اي لا تخلنا جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير
ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن اما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع
يخل اي مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي الابطال اذا توسطت بين معموليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكون مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتداء
وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا
نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز ويحمله الافعال على تقدير الغائها

في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التاخر وقد يتبع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا او بين معمول ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه
الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال بقوله اذا توسطت يعني
بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها
قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخل على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو
مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه للمقايسة فمثال النفي علمت
ما زيد في الدار ومثال اللام مثل علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه

الثلثة لان هذه الثلثة يقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب بغيرها نصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج
يكون كالشى المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد منطلق علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة جزئاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب
والتعليق واجب الثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ وفى المعنى والتعليق
ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها خصايص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها اى فاعل القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشى واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يخف جواز اجتماعهما
بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك فى ساير الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت
نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل

الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتفاقهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى
فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كل واحد منهما ضمير متصل بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى
ضمير المتكلم صار كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيه ليس
المنصوب الاول حقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى
الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدمتنى
لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى راى
البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشى واحد كقول الشاعر ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة
وامامى وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ولبعضها اى ولبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهى اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر
فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت

بمعنى قلت يتعدى به اى بذلك المعنى الاخير الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمته
اى اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصيته وهو العلم بنفس شى من غير حكم عليه ورايت بمعنى
ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها و
علمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى او قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن **افعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة
فيما وضعت له بهذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة

والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها على معانى زايدة على ذلك
التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على جهة
الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام
الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة
الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير
فحسب فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك ومافتى
بالهمزة وقيل بالياء وما برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن
الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة يعنى الناقصة
كما تقول تتم هذه التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وتكمل زيد عالما اى صار

زيد عالما كاملا وقد جآء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها
وحاجتك جزءها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير الى
ما تقدم من الوارد ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار جزءها كما في من كانت
امك ومعناها اية حاجة صار حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال
الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا
للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الجزاء اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني
اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناها اي اثره
المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد
غني واعطى معناها الذي هو الانتقال اعطي الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال
وهو كون الشيء منتقلا اليه فيرفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا
وينصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما
فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت جزءها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان
الماضي دايما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا

او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت جزءها
اي كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على
الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها
ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت آه اي كان يكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا من الضمير كقول الشاعر اذا مت
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف
على قوله يكون ناقصة اي كان يكون ناقصة اي كان يكون تامة بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكاينة والمقدور كاين وكقوله
كن فيكون ويكون زايدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زايدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصين استيعابا لجميع استعمالاته وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى انتقل
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله فارتد بصيرا

وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فعليك من اتمني تحولن ابوسا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
لا بصورها مثل اصبح زيد قايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد غنيا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار
وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل
وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع نهاره فاذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له في جميع
ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان
الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما
تامين في غاية القلة جعلها في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره
اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين

في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك الحاقها بالملحقات
ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا
وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لالحاقها بالملحقات
ومازال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة ومابرح بمعناه من برح اى زال
ومنه البارحة الليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه ومانفك اى انفصل لاستمرار
خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس
بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها
خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ من معانى
هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها كانت مفاديها نفي النفي ونفي النفي استمرار
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداته عليها لفظا ونحو
او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل عليها اداة
النفي لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر اى لتعيينه
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت مع المدخول ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما
مصدرية فهي تجعل ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر

الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فايدة تامة الى هذا اشار بقوله
ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبره لفاعله احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف
الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام ورائها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس
زيد قايما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قايما الآن وتارة بزمان الماضى
نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها واذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد
بمثل قولنا ما لم يعرض ما يمتنع تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخرها عنها نحو صار
عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور

ومنها اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال
واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو
احد عشر فعلا لكونها افعالا ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى الصدر واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا
الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وفى ذلك الخلاف منه فى
غير ما دام لان ادوات النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيزه بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه
الخلاف من الجمهور فى بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى
لمشاركة اثنين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز رعاية للنفى او تشبيها بتقديم
معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارابى على انه يجوز بناء على
انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما النافية

من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان **افعال المقاربة**
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه فعسى في قولك عسى زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به
او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي مواخذة وشروعا في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم شروع الفاعل في الخبر بالقصد لما يفضي اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
شروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يبنى منه مضارع
ولا مجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معنى الحروف

والحروف لا تتصرف فيها ويستعمل على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
لتقوية معنى الرجاء وهو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه
بالمفعول به وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف
وذلك لان الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول وعسى على هذا
تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان
فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء
في النفس وقال الشارح الرضي ارى ان هذا وجه قريب ويستعمل على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما
استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما تمام في هذا

الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى
وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم
عسى مستكنا فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه
ان كقوله عسى الله الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على
الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل لانه
على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى

ان يمصحا فلما كان لكل واحد منهما شبه بالآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر واذا دخل
النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي
نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح فانه يدل على زوال الرسيس ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم
اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما اخطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن
الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني بتخطئة
بعض الفصحاء تخطئة ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئتهم روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت
ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما
هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما اشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي

نفی مغفوة تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله وما کادوا یفعلون وقد عرفت
وجه التمسک والجواب عنه وفی الدعوی الثانیة بقول ذی الرمة اذا غیر النأی
المحبین لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح حیث اراد بالنفی الداخل علی
یکاد استقرار قرب رسیس الهوی عن البراح ای الزوال فالنفی الداخل علی
یکاد کالنفی الداخل علی سایر الافعال وهذا مسلم لکن لا یثبت به ما یجدد
ذلک ما لم یثبت دعواه الاولی وقد عرفت القدح فیها وفی تمسکه علیها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ونواخذ وشروع فی الخبر
طفق بمعنی اخذ فی الفعل یقال طفق یطفق کعلم یعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق یطفق کضرب یضرب وکرب بفتح الرا بمعنی قرب یقال
کربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنی طفق واخذ بمعنی شرع
ویسمی هذه الافعال الاربعة فی الاستعمال مثل کاد فی کون خبرها المضارع
بغیر ان تقول طفق زید واخذ او کرب یفعل وجعل یقول وقال الله تعالی
وطفقا یخصفان واوشک بمعنی اسرع عطف علی طفق ویسمی ای
اوشک مثل عسی وکاد فی الاستعمال فتارة یستعمل استعمال عسی
علی وجهیه نحو اوشک زید ان یجیء واوشک ان یجیء زید وتارة یستعمل
استعمال کاد بدون ان نحو اوشک زید یجیء افعال التعجب ما وضع لانشاء

التعجب وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی کثیر النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة
فافراد الفعل بالنظر الی ان التعریف للجنس وجمعه بالنظر الی کثرة افراده وتثنیته
بالنظر الی نوعی صیغته وعلی کلا التقدیرین فالتعریف للجنس المتحقق فی ضمن
التثنیة والجمع ایضا فهو ما وضع ای فعل وضع لان الکلام فی قسم الافعال
فلا ینتقض الحد بمثل لله دره وواها له لکن ینتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولیس لمحض الدعاء الا ان
یقال هذه الافعال لیست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلک بعد الوضع
او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحیث لا یستعمل فی غیره وما ذکر من مواد النقض
کثیرا ما یستعمل فی الدعاء وله ای لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صیغتان احدیهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب ما افعله والاخری صیغة الفعل
الذی تضمنه ترکیب افعل به بشرط ان یکونا فی هذین الترکیبین وهما ای فعلا التعجب
غیر منصرفین فلا یغیران الی مضارع ومجهول وتانیث وفی بعض النسخ وهی
ای افعال التعجب غیر متصرفة مثل ما احسن زیدا واحسن بزید ولا یبنیان ای فعلا
التعجب الا مما یبنی منه افعل التفضیل لمشابهتهما له من حیث ان کلا منهما للمبالغة
والتاکید وکذا لا یبنیان الا للفاعل کافعل التفضیل وقد شذ ما اشهی
الطعام وما امقته الکذب ویتوصل فی الفعل الممتنع بناء صیغتی التعجب

من رباعي او ثلاثي مزيد او ثلاثي مجرد لما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اي يتوصل بنيانهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء، ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
اي تقديم جايز فيما عدا صيغتي التعجب كتقدم المفعول او الجار والمجرور على
الفعل ولا تاخير اي تاخير جايز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا تتغير
الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقدم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر
القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في
الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لانهما اجريا مجرى الامثال كما تقدم واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دايم

دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على
ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض
النسخ وما ابتداء به ومعناها لفظ نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب
لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها خبر اي ما بعد ما الخبر في باب التعجب
وانما ب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وافعل
بزيد فافعل صورته امر ومعناه ماض من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي
اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زايدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا
وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون
همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره
ذا حسن او الباء زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة
احسن للتعدية كما خرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعلها اي احسن انت

بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان
احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في الشخص **افعال المدح** والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع الانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاءه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالث اسكان العين مع كسر
الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بها المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويكون معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو
نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام

الرجل ونعم جرا ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم الرجل زيدا وضارب رجل او زيدا وحسن الوجه
انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا
وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها
في نعما هي محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى شيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فالفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وبعديته بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في
المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج
بهذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا
محذوف فهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون او بئست المراة هند وبئست المراتان الهندان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا
جماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرايط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا اي حبذا ركب من حب
الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير
اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مونثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص
واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين

ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند
وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص **الحرف** ما دل على معنى
في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون
مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام
امر آخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
ركنا كان او غيره الى اسم لا يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل نحو
نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى

وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها يضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر
لانها تجر معنى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف
الجر من والى وحتى وفى وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسمهما لوجودهما وكذا
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها
ورب وواوها اى التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى تليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقى
يكون فعلا وحرفا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
او الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى
او ما يفيد فايدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجى اليه والتبيين بالجر

عطفا

عطفا على الابتداء اى يجى من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من
امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام
المعنى والتبعيض اى وقد يجى من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش لانهم يجوزون
زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقولهم وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم زيادة من فى الكلام الموجب
متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شىء من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب قد كان
من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى
كذلك اى مثل الى لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها

بالى كما فى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو
دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد
فلم يجوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية
مدخولها للشى حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى
على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء نحو به داء كما فى مررت بزيد فان المعنى فيه بمعنى لصوق
مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل
فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع
مجروره فى مقابلة شى اخر نحو بعت هذا بذلك والتعدية اى جعل الفعل
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية

بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فحروف الجر كلها سواء لا اختصاص لها بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزايده فى الخبر فى الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم والنفى بليس نحو ليس
زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الامور قياسا وفى غيره
اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
او كان خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفى نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو الجل للفرس وللتعليل اى لبيان علة الشى
ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزايده نحو ردف لكم اى ردفكم
وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا
وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشى صار اخص واقل مما لم يوصف

واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي
ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب بمعنى الذي تتعلق به رب
فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل
كريم لقيت او رب رجل كريم لم افارقه محذوف ذلك الماضي غالبا في غالب
الاستعمال لوجود القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان
المميز مثنى او مجموعا مذكر وان كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربما ضربة بسيف صيقل اضربر
بين بصرى وطعنة نجلا وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو

للعطف عند سيبويه وليست جارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظ
وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف
ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها المجرور بعدها بمعنى رب فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السوال يعني لا يستعمل الواو في السوال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظ
اي الواو مختصة بالاسم الظ سواء كان الاسم الظ اسم الله او غيره فلا يقال
وك لافعلن مثلا بل يقال والله لافعلن وورب الكعبة وذلك الاختصاص لحط رتبته عن
رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظ لاصالته والتاء فعلها
اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السوال مختصة باسم الله تع
من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة الاصل الذي هو الواو وتخصيصها ببعض
المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من
الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول
على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون
عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السوال يكون للسوال نحو بالله
لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو به لافعلن

وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن وبك لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى
اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي اما ما اولا فاللام
في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان
فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقايم وما ولا في المنفية اسمية او فعلية
نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما قسم السؤال فلا يتلقى
الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل زيد قايم ويحذف جوابه
اي جواب القسم او اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب
القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم
والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى
الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اي لمجاوزة الشيء وتبعيده عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني

ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال نحو اديت الدين عنه وعلى
للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين لعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب
يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذايب
للطافتها ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه
اجاز مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي واما
فهما للابتداء في الزمان الماضي نحو اذا اريد بها الزمان الماضي فالمراد ان مبدا زمان
الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بها لا جميعه كما اذا
قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان
يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ابتداء مسافرتي وعدم
رويتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي
وهما للظرفية المحققة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي

اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني فاذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما
لم ينقضيا بعد ولم يتعد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصلح اعتبارهما
مبتداء لزمان الفعل فالمثال لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يحمل
الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته من دخول
شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني
القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصبت يكون افعالا فافهم
حروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها اما لفظا فلانتهائها الى الثلاثي
والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثلا واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان الظاهر
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى
على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ

مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل احدها لكونها
للاثبات بخلاف الاربعة السابقة لها صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر
انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام المؤكد
والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني سوى ان المفتوحة فهي بعكسها
اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها
وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء حتى يتم كلاما ولو اذا
وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء
يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى العمل اي تعزل هذه الحروف
عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد
تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل اي هذه الحروف حينئذ اي حين
ادخلهما ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة والاخراج عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قايم افادت ما افادت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم
المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي موضع

يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا
بعد القول وما اشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان
عمروا قايم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا
جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلا نحو بلغني
ان زيدا قايم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعوله
نحو كرهت ان زيدا قايم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب المبتداء مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها معمول الفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاونك رغمت ولولا انك ضربتني صدر
منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز
في موضع التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر

في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول
الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاتية
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها واقعة بعد اذا المفاجاتية والفتح
على انها مع معمولها مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابت
وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه يهتم لخدمة
قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان
ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي
مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ من جملة
اشتباه قوله اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة

كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعيين الكرلان اول المقولات
الحمد لله لا المعنى المصدري اي المحمدة قول خاص وليس من جنس
المقول وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعيين
الشيخ لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها لا ما هو من جنس المقول وكذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل
الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم
وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة فهي مكسورة حكما حيث يكون مع علمت فيه بتاويل الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون المفتوحة فانه لم يجوز
العطف على محل اسمه بالرفع فانه لما تغيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
وشرط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكرها
قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين

في اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء في رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحته هذا مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون
اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور مشترك بينهما
خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا
مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه
قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شي عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على
محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة

مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد
فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين
اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان
فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يتغير معنى الجملة لا توافق اللام
مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع
الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره
صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قائم وان لزيد قائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وتجوز دخولها

اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فاتت ذلك اشترط ان يكون
دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدا والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في نحو دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر باتت يدك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان شبهها
المفتوحة بالفعل اكثر من شبه المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام فلو لم
يقدر لزم بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمر الشان حتى يكون
اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملا في
المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فيما لا يزال على خلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا
وقد لا يكون والعمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون خبرا لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وقد شذ اعمالها

اى اعمال المفتوحة فى غيره اى فى غير ضمير الشان ذكره فقد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى السعة
نحو قولهم اظن انك قائم واحسبُ انه ذاهبٌ بنصبه رواية شاذة غير معروفة واما فى
الضرورة فجائز فى المفتوحة فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى فراقك
لم ابخل وانت صديق ويليها اى المفتوحة حال كونها مخففة مع الفعل اى المتصرف
نحو لا غير المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب الوعد
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو قول الشاعر واعلم ان فعل المرء ينفعه
ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او لم نحو ايحسب ان لم يره احد
الله للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى
الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال
فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا
فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسه على
الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة ووجبت فى حكم الجارة

والجارة انما تدخل على المفرد فرعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات
فتحة الاخر كقول الشاعر ونحرٍ مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملت فقيل
كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت وان لم تعملها لفظا ففيها ضمير
شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة وذكر ان تعالى غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى
اليه كما كان فى ان المخففة ولكن وهى عند البصريين مفرد وقال الكوفيون هى مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف
له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد كانه توهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط اى لكن
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والقدر الذى هو المعنوى
ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وثبتت
العاطفة لفظا ومعنى فاوجبت مجريها فى الحالات وان المحققين فانه ليس لها ما اجريتا
عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز

اعمالها يابت على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي فلا اعرف له شاهدا ويجوز تخفيفها
مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل
اتمنى زيدا قائما اي اتمنى كونهما على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزئين بتقدير كان وتمسك بقول الشاعر يا ليت ايام
الصبى رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام
الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبر المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او محذور كقوله تعالى لعلكم
تعقلون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل
كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرح المغني
انه وقع مجرورا في موضع او فانشد حكاية على ما كان عليه او كان اسمه كذا الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر

من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا لا حاجة
الى التاويل بعد الجزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه **حروف العاطفة** العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم
اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر
الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما
بعدها بدل غلط ما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان نحو ذلك
جاءني زيد وعمرو وفعمرو وثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب قوله لا ترتيب فيها بيان الاطلاق اي لا ترتيب بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب
اي الجمع للترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى
مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه

وضعا او قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها
ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليها حتى يتميز الجزء بالقوة
والضعف عن الكل فصار كأنه غير صحيح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل
وصل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت ولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان
كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء ساير الناس وكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كانت فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح
ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل فى جميع اجزاء الشى كذلك الانتهاء بالمتلاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كنمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة
ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا لانه لم يات فى العاطفة ما يلاقى
الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا
ويبقى للاصل على حاله واما استعملوها فى احد معنييها وهو كونه جزءا لان اتحاد الاخر

ام خوله ام

فصيح

بعد اسرا لكمال الربط
مع المعطوف من حيث احدها
اسراط كون المعطوف بحتى ص

بالملاقى

الفرع ص

فى تعلق الحكم او فى الفعل واكثر وجودا من اتحاد المتجاورين بمعنى فى بعض الشروح
ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء
اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل التجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام
كل منها من حروف الثلاثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
الاحد منهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم انه فى مثل لا تطع منهم آثما او كفورا الكل
من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم
فى سياق النفى لان كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها
اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام
لبعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اى من اجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر يلى الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر
لم يلى الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه لكن هذا اجلى حسن فصيح وازيدا رايت
ام عمرا احسن وافصح ووجه يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا واحسا فصيحا وان لم يكن افصح واحسن
وفى الترجمة الشريفة المصنف انه وجد فى بعض نسخ الكافية المعودة على المصنف وعليه خطه
بهذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا
ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان كل ما كان

فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه
وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او وام مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او جاءك عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد
يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في
الوصفين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر ولا يخلو عن مسامحة
ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام
المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كونها للشك في الثاني والواقع بعدها
الاخبار مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما
علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما الاستفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعمرو وحين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء

على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف المعطوف باما
نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او
يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو
لكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف
والا لم يقع قبل المعطوف عليه ولانها ايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف
يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما التي تتقدم على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الامر كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد
اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما
معينا اي لنسبة الحكم لاحد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي
الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فالحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما
جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه

الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم
للثانى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى
زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجى منفى عنه ولكن لازمة النفى
اى غير مستعملة بدونه فان كانت بعطف المفرد على المفرد فهى نقيضه لا يكون الا لاثبات
ما انتفى من الاول فيكون لازمه لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو
وان كانت بعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد
النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدونه **حروف التنبيه** الا واما وها
يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شىء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم وتدخل ها خاصة من المفرد على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا تعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهولاء **وحروف النداء** يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء
القريب والبعيد وايا وهيا واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانه اراد
بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف
باصل القرب من غير زيادة والى كله اى والى قريب متصف بزيادة القرب ولا الهمزة
فى البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط

بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون
الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك
الحروف يتعين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمون
استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد
وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى
موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد لزيد
اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد
النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى بنقض النفى المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى ايضا
لنقض النفى الذى بعده لكن الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام
واى لاثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا المخالف لما ذكره
المص ويلزمها القسم اى لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسم بلى
اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى وربى

واجل وجير الكسر والفتح وان تصديق المخبر وفى بعض النسخ تصديق المخبر
كقولك اجل اوجير او ان لمن قال اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او لم يات
وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابى الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة ومع كونها زائدة اى اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونها بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام مهيئا لاستقامة
وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء لا سيما فى كلام البارى تعالى ان وان بكسرتين وما ولا
ومن والباء واللام فان بكسرة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى
نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد
قمت وان بفتح وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين

لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين
من البشر احدا على كون تلك المذكورات اسماء شرط اى ادوات شرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان
عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضب من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت
وقيل ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة
لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على
جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار
اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة
الى تكرارها حرفا التفسير اى ما تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله
والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مخففة بما فى معنى القول اى بفعل معنى

في معنى القول غير المنظرف في الكرخي سنك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤديا معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله تعالى يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه
بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكقولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف داخل على ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول
وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول
الظ كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذي هو المفعول الظ لاوحينا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي
خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فحينئذ يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها

تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك
او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون
نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا مشددة
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتقدر لتدل من اول
الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل في بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه
ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر فلا يكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت
على الماضي فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في

المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتعليل اي بقصا الى التحقيق في باب
التعليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التعليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو والله احسنت
وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما
ما في حيزهما لانهما علما احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تر في حيزها تسلت عنها
ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها
اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
هل زيدا ضربت كما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لا لطلب اثبات
ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا
المقام محذوف بحقيقة الا اذا اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك مستحق منكر وهل ضعيف

في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه
انسب والنفي ويمتنع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قلت
هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان
وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما
لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي
وان دخل في الاستقبال وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت الماضي او المضارع نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على اي حال دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي
فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل في المستقبل في نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول

وبه اللازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر مقدر
فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي بحصول مجي مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء
المجي في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد
لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى
ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر في
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شي فربط ذلك الشي بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم

الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمان اي ان ولو
الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فظ واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان معمولة فاعل
للفعل المقدر بعد لو الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع
يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لان الفعل المقدر لابد له من تفسير وان كونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على ثبت المقدر فههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا

حقيقيا عن العمل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد موضع الفعل المقدر واما لو
تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركيبه في الكونه ظرف زمان واحترز به
عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعنى ليكون على وجه لا يعمل فيه
ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجزاء حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال اما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه بل للشرط ايضا لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا اوطم ما اتيتني مثال للماضي معنى
لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه وغيره اى بتقدم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون اعتبار
الشرط التقدم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا

مثال لتقدم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم على
غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيتك
واتما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط
وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز الالغاء فالشرط باعتبار الاول على ترتيب
اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني
اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني
على الاول لكنه اختار اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم العين
على ترتيبها من حيث نسا الاسما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او تقديره
كملفوظه في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم
نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا
يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى
به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم

انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة فى اوايل الكتب وحتى كانت لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث كون المذكور هذا غير المذكور لدلالة
احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى
قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما
للشرط للزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى
هو الشرط وعوض منها اى بين اما وبين فائها الواقع فى جزائها جزء مما فى حيزها
اى حيز فائها او غيرها الان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك مبتداء نحو اما زيد
فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه هذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقدم لما يمتنع تقديمه وقيل القايل المبرد وهو

وهو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شىء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى
هو يكن من شىء واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى
حروف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى
فتقديره مهما يكن من شىء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط
فلما حذف فعل صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقدم اصلا وقيل القايل المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جايز
التقدم على الفاء مع قطع النظر عنها كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان
يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جايز التقدم مع قطع
النظر عن الفاء بل انضم عليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما
فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول
الشرط المحذوف وهذا القايل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع او وبين ان يكون
فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تمام الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شىء فزيد منطلق فقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط

زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الكسائي مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما
مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب مهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم
الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم
جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير يذكر على صيغة المخاطب المعلوم وجواز
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها
منصوبة لظهور انه لا كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر
والمنع يقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى
لا اجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو الحرف ولتضمنه معناه بمعناه لانك

تردع المخاطب عما تقول تحقيقا لصدده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا
ايضا لما فهموا ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه
ذلك عن الحرفية **تاء التانيث** الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة خلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه
على بناء الملحقة وحركة تلك على اعرابها ولينه لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه
فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين
الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى الجمع المذكر
والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا وسماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور ولو الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل

كتى والتانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير والابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ما مر من بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر منها **التنوين** في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به نون الشي اعني النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضر الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شي بينه وبينها والحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا يعتنى التعريف النون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور منها

في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير قال الشارح الرضي واما لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فلو اجعلته على تحصن للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كان مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ورتب بكل تقايا اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم لحسنتا فان الالف فيها علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت مسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعليتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيها كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانه معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين

الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء
وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جايز ابل واضعا كانت به من اصحاب الغنا لان محل التغني بها انما هو الاواخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل تفهيم المعنى ومراما لحق
القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا كاستتبعها باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت
الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني التنوين واما
ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة تحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت
القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها التنوين
فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد فقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن هذا الوزن ولهذا اسقط عن التقطيع

وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو
موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حرف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تامل
واما التنوينات الاول ففي اعتبار الوضع في بعضها ابعاضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني الرجل
ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما
كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **النون** قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها فخفة الفتحة مع غير
الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون الجمع المؤكد
والنون المؤكدة نحو اضربنان فان تكسر فيها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي نون التأكيد
بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن

والاستفهام نحو هل يضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلّت اي نون التاكيد في النفي ولا تقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب
وانما جاز تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو
النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة التاكيد فيما عدا مثبت
القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي شرط اكد حرفه بما
فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا يتعرض المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين اي اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
وقبل النون المشددة او لم يشترط في التقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل
النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر انه
ماعدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكرنا فقوله ويقول في التثنية

وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فنقول في المثنى اضربان باثبات
الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده فلا خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين
على غير حده ويجعلها متحركة الحا في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكها ضما وكسرا والغرض من هذا
الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومنهم كلام ان النونين حكمها
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الرمي وتضم الواو
المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضمت مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما كسرت مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز
وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة يعني

بخلاف التثنية نحو اغزونّ وارمينّ واخشينّ يروا الآنا وفتحها كما فتحت
لم يروا اقاربهم واخشيا ومن ثمه اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين فى هل ترى كما قيل ترين فى هذا المثال لغير
البارز الذى حركت لامه الفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ فى هل ترون باسقاط
نون الجمع ولحاق نون التاكيد وضم الواو كسرها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه
ضمير بارز بضم لاجل الواو وهل ترينّ فى مثل هل تين باثبات اليا وكسرها كما يقول
لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطفه فى هل ترين اى على
ترين اى ومن ثمه قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا
واغزنّ فى اغزا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزنّ بحذف اليا
المكسور ما قبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تفريعها الواقع
فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشير اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكنين
المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة
التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير
ولم يحركوها كما حرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة

ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة فى
حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف
التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا
واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو واليا فاذا وقفت عليهما وجب
ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية
بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا
كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير ومررت
بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تمحق بنا من نقمة سرورنا
خيرا واجعل نوبات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة فى
مواقف الندامة منقلبة بالف اداب عجوبة
على نهج الاستقامة وصلى على من كلمة
مشعلة فى محو ارقام الضلالات
كاشفة وعلى مظهرة
استتا
م

الجلالات شافية • وعلى آله واصحابه • وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
بعد استراح من كد الانتهاض • لنقل هذا الشرح من السواد
الى البياض • العبد الفقير عبد الرحمن الجابي •
وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض عن
مطالبة الاعواض والاغراض • ضحوة السبت الحادي
عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور
سنة سبع وتسعين
وثمانمائة اللهم اغفر لي
ولمن طالعه
آمين

لام نوینه وزنده رای جو بیری
بری محمد خارج وهضی بری
ری استغراف الجوبنده ای جوان
بر بیجا لام حنیفه بر عثمان
بعضی اوراراولاندن کر مراد
عیضی خارج دبو وبردبر آز
تحقیقی اقراره ایجه
کرسن دکل بیه ای جوان
عهد ونیتی ادکی دیرلر یکان
کرادلوره کلی اقرادی قراد
اکه استغراف دبو وبردبر آز
کر مراد اوله حنیفه
ان هنر لام حنیفه

ضایع اولان شی بولنمق نیتنه یتمش بش وقت صلوة عقبینده قرق بوکره اوقیه

وهر برینی بو دعایی اوقیه بسم الله الرحمن الرحیم اللهم یا جامع العجایب ویا جامع الشتات

اجمع علی ضالتی برحمتک یا ارحم الراحمین

متعالیه الامور یا راد کل غایب

مجربدر تجربه اولنمشدر